ظلال العدالة: رحلة مقارنة في عقول المجرمين وسجون الأمم

تأليف:

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

***

الإهداء

إلى ابنتي الحبيبة، وقرة عيني، ونور بصري "صبرينال"...

يا من تجمعين في روحك سحر نهر النيل الخالد، وروعة شاطئ البحر المتوسط الهادئ، وشموخ جبال الأوراس الشامخة.

لكِ أهدي هذا الجهد، ثمرة حب لا ينضب، ودعاء يرافق كل حرف كُتب على أمل أن يرث عالمكِ علماً نافعاً وعدلاً شاملاً.

فلكِ هذا العمل، يا جميلة الجميلات.

***

المقدمة

إن الجريمة، في جوهرها العميق، ليست مجرد انتهاك لنص قانوني جاف، ولا هي فعل معزول يحدث في فراغ اجتماعي؛ بل هي ظاهرة إنسانية معقدة، مرآة عاكسة للتوترات الكامنة في بنية المجتمع، وصراع

أبدي بين الدوافع الفردية والضوابط الجماعية. عندما ننظر إلى ظلال العدالة التي تمتد من أحياء القاهرة المزدحمة، مروراً بضواحي الجزائر المتقلبة، وصولاً إلى السجون الحديثة في قلب أوروبا، فإننا لا ننظر merely إلى مباني من الإسمنت والحديد، بل نحن أمام مختبرات حية لفلسفات متباينة حول طبيعة الإنسان: هل هو كائن عقلاني يحسب تكاليف الجريمة ومنافعها كما تقول المدرسة الكلاسيكية؟ أم هو نتاج حتميات بيولوجية واجتماعية كما تزعم المدارس الوضعية؟ أم أنه ضحية لبنية مجتمعية مفككة كما يرى منظرو الصراع؟

يأتي هذا العمل الموسوعي "ظلال العدالة" كمحاولة أكاديمية وجريئة لكسر الطوق المحلي الضيق، والنظر إلى أنظمة الإجرام والعقاب في مصر والجزائر عبر عدسة المقارنة العالمية، مستنداً حصرياً إلى أعمق النظريات والدراسات التجريبية الصادرة عن مراكز البحث في أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، وآسيا. لقد تعمدنا في هذا السفر الفكري الابتعاد عن المصادر المحلية والإقليمية، ليس تجاهلاً للواقع، بل سعياً

لرفع مستوى التحليل إلى المعايير الدولية، ومقارنة واقعنا بمعايير النجاح والفشل التي تم اختبارها معملياً في أكثر الأنظمة تطوراً وتعقيداً في العالم.

سنغوص في هذا الكتاب في أعماق "سيكولوجية العقاب"، لنفكك الشفرات الوراثية والبيئية التي تصنع المجرم، ونحلل هندسة السجون وكيف يمكن للمبنى نفسه أن يكون أداة للإصلاح أو مصنعاً للإجرام.
سنقارن بين فلسفة "الردع الشديد" التي لا تزال تهيمن على جزء كبير من التشريعات في شمال أفريقيا، وفلسفة "إعادة الإدماج الاجتماعي" التي حققت نجاحات باهرة في الدول الاسكندنافية وأجزاء من آسيا. سنتناول قضايا المرأة في الجريمة، وإرهاب القرن الحادي والعشرين، والجرائم السيبرانية التي تتحدى الحدود الجغرافية، وكل ذلك من خلال بيانات وإحصاءات وتقارير صادرة عن مؤسسات مثل مجلس أوروبا، وزارة العدل الأمريكية، ومعاهد البحث في طوكيو وسنغافورة.

إن الهدف من هذه الموسوعة ليس الحكم على المجتمعات، بل فهم الآليات الخفية التي تحكم السلوك الإجرامي واستجابة الدولة له. إنها دعوة لصناع القرار، وللباحثين، ولكل مهتم بشؤون العدالة، لإعادة التفكير في مقارباتنا التقليدية، والاستفادة من الدروس العالمية لبناء أنظمة عقابية لا تهدف فقط إلى معاقبة الجسد، بل إلى إصلاح الروح وإعادة بناء الإنسان. إن مستقبل العدالة في منطقتنا مرهون بقدرتنا على استيعاب هذه الدروس العالمية وتكييفها بذكاء مع خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية، لتحقيق توازن دقيق بين حماية المجتمع وكرامة الإنسان.

فلنبدأ هذه الرحلة في دهاليز العقل الإنساني وظلال العدالة.

**الفصل الأول: تشريح الجريمة: الجدلية

البيولوجية والبيئية بين الحتمية والاختيار**

تظل السؤال الأزلي الذي أرّق الفلاسفة وعلماء الإجرام لقرون هو: هل المجرم يولد مجرماً أم يُصنع؟ في محاولة للإجابة عن هذا السؤال في سياق مقارن بين مصر والجزائر وأوروبا، يجب علينا أولاً تفكيك الأساطير المحيطة بالطبيعة البشرية والاعتماد على أحدث ما توصل إليه العلم في مجالات الوراثة السلوكية، وعلم الأعصاب، وعلم الاجتماع الحضري، مستفيدين من دراسات رائدة خرجت من معامل الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

في النموذج الأوروبي، وتحديداً في الدراسات الصادرة عن جامعة كامبريدج ومعهد ماكس بلانك في ألمانيا، تم التوصل إلى إجماع علمي يفيد بأن الجريمة هي نتيجة تفاعل معقد (Interactionism) بين الاستعداد الوراثي والعوامل البيئية المحفزة. فقد أثبتت الدراسات التوأمية طويلة الأمد في الدول الاسكندنافية أن هناك مكوناً وراثياً يفسر ما بين 40% إلى 60% من التباين

في السلوك المعادي للمجتمع، لكن هذا المكون الوراثي لا يتفعّل إلا في بيئة معينة تتميز بالحرمان، الإهمال الأبوي، أو التعرض للعنف في مراحل الطفولة المبكرة. هذا المفهوم، المعروف بـ "الحساسية التفاضلية" (Differential Susceptibility)، يفسر لماذا قد ينشأ طفل في حي فقير في باريس أو لندن ليصبح مجرماً خطيراً، بينما ينشأ طفل آخر في نفس البيئة ليكون مواطناً صالحاً، بناءً على تركيبته البيولوجية الفريدة وتفاعله مع المحيط.

بالانتقال إلى النموذج الأمريكي، نجد أن نظرية "النوافذ المكسورة" (Broken Windows Theory)، التي طورها ويلسون وكيلينغ، ركزت بشكل مكثف على الجانب البيئي والمكاني للجريمة. تشير البيانات الضخمة المجمعة من مدن مثل نيويورك وشيكاغو إلى أن الاضطراب البصري والاجتماعي البسيط (مثل الزجاج المكسور، الجرافيتي، التسول العدواني) إذا تُرك دون معالجة، فإنه يرسل إشارة ضمنية بانعدام النظام، مما يشجع على ارتكاب جرائم أكثر خطورة. هذا التحليل البيئي الدقيق يقدم عدسة مهمة للنظر إلى الأحياء

العشوائية في القاهرة والضواحي الفقيرة في الجزائر، حيث قد تكون الكثافة السكانية العالية، وانعدام الخدمات الأساسية، وتدهور البنية التحتية الحضرية، عوامل محفزة قوية تتفاعل مع الاستعدادات الفردية لإنتاج معدلات جريمة مرتفعة، بغض النظر عن الخلفية الثقافية أو الدينية للسكان.

ومن جهة أخرى، تقدم لنا التجارب الآسيوية، خاصة في اليابان وكوريا الجنوبية، منظوراً فريداً يركز على "الضغط الاجتماعي" و"الوصمة الجماعية". تشير أبحاث جامعة طوكيو إلى أن المجتمعات ذات التماسك الاجتماعي العالي والرقابة غير الرسمية القوية (مثل العائلة الممتدة والجيران) تمتلك معدلات جريمة منخفضة بشكل مذهل، حتى في وجود ضغوط اقتصادية هائلة. ومع ذلك، تحذر هذه الدراسات من أن انهيار هذه الروابط التقليدية بسبب التحضر السريع والعولمة قد يؤدي إلى انفلات إجرامي مفاجئ. عند تطبيق هذا العدسة على مصر والجزائر، نلاحظ أن التحول السريع من المجتمعات الريفية المترابطة إلى المدن الكبرى المزدحمة قد أدى إلى تآكل شبكات

الرقابة الاجتماعية التقليدية، مما خلق فراغاً أخلاقياً واجتماعياً استغلته العناصر الإجرامية، وهو ما يتوافق مع نظريات "اللامنظام الاجتماعي" (Social Disorganization Theory) التي طورها علماء الاجتماع في جامعة شيكاغو.

إن التحليل العميق للعوامل المؤدية للجريمة في الدول الثلاث يكشف عن قواسم مشتركة تتجاوز الحدود الجغرافية. ففي جميع الحالات، تلعب مرحلة الطفولة المبكرة دوراً حاسماً. التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية واليونيسف، المدعومة ببيانات من المعهد الوطني للصحة النفسية في الولايات المتحدة (NIMH)، تؤكد أن التعرض للعنف المنزلي، سوء التغذية، وعدم الاستقرار العاطفي في السنوات الخمس الأولى من العمر، يسبب تغيرات دائمة في بنية الدماغ، خاصة في الفص الجبهي المسؤول عن التحكم في الاندفاعات واتخاذ القرارات الأخلاقية. هذا يعني أن السياسات العقابية القاسية التي تركز فقط على البالغين في مصر والجزائر، وتتجاهل الاستثمار في الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي، هي

سياسات قاصرة علمياً وغير فعالة في الحد من الجريمة على المدى الطويل، مقارنة بالنماذج الأوروبية التي تخصص ميزانيات ضخمة للتدخل المبكر في الأسر المعرضة للخطر.

علاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل دور العوامل الاقتصادية الهيكلية. دراسات عدم المساواة الصادرة عن بنك التنمية الأفريقي ومقارنتها بتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تظهر ارتباطاً وثيقاً بين فجوة الدخل ومعدلات الجريمة العنيفة. في حين أن الفقر بحد ذاته ليس سبباً مباشراً للجريمة (كما تثبت دول فقيرة ذات معدلات جريمة منخفضة)، إلا أن "الشعور بالحرمان النسبي" – أي الإحساس بعدم العدالة في توزيع الثروة مقارنة بالآخرين – هو المحرك النفسي الرئيسي للسلوك الإجرامي. هذا الشعور يتفاقم في المدن الكبرى في مصر والجزائر حيث يتعايش الفقر المدقع مع مظاهر الرفاهية الاستهلاكية المستوردة من الغرب، مما يخلق احتقاناً نفسياً يتحول إلى عنف وجريمة، وهي ديناميكية تم رصدها بدقة في دراسات الغواريث (Ghettos) في

فرنسا والضواحي الأمريكية.

إن الفهم العلمي الحديث للجريمة يتطلب إذن تجاوز النظرة الأحادية التي تلوم الفرد فقط أو تلوم المجتمع فقط. إنه تفاعل ديناميكي معقد بين الجينات، نمو الدماغ، البيئة الحضرية، الروابط الاجتماعية، والظروف الاقتصادية. النماذج الأوروبية الناجحة في خفض الجريمة لم تعتمد على زيادة أعداد الشرطة أو طول مدة السجن، بل على كسر هذه الحلقة المفرغة من خلال سياسات متكاملة تشمل الدعم الأسري، تحسين التخطيط الحضري، وتقليل الفوارق الاقتصادية. إن درساً عميقاً هنا لمصر والجزائر يكمن في ضرورة الانتقال من نموذج "الاستجابة للأزمة" إلى نموذج "الوقاية العلمية"، مستفيدين من الخبرات العالمية في تحديد الفئات الأكثر عرضة للخطر والتدخل قبل وقوع الجريمة، بدلاً من الاكتفاء بمعاقبتها بعد وقوعها. إن العلم يقول بوضوح: المجرم لا يولد هكذا فطرة، ولا يُصنع بالصدفة، بل هو نتاج سلسلة معقدة من الإخفاقات المتراكمة التي يمكن منعها إذا امتلكت الإرادة السياسية والمعرفة العلمية الأدوات الصحيحة

للتدخل.

الفصل الثاني: سيكولوجية العقاب: فلسفة الردع مقابل ثقافة إعادة التأهيل

تقف فلسفة العقاب في مفترق طرق تاريخي، حيث تتصارع مدرستان فكريتان رئيسيتان تشكلان وجه الأنظمة القضائية في العالم اليوم: مدرسة "الردع والانتقام" التي لا تزال تهيمن على الكثير من التشريعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومدرسة "إعادة التأهيل والإدماج" التي أصبحت المعيار الذهبي في معظم الديمقراطيات الأوروبية المتقدمة وأجزاء من آسيا. إن فهم هذا الصراع الفلسفي ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو مفتاح لفهم لماذا تنجح بعض المجتمعات في خفض معدلات العودة للإجرام (Recidivism) بينما تفشل أخرى بشكل ذريع، رغم

قسوة قوانينها.

في قلب النموذج التقليدي السائد في العديد من الأنظمة، بما في ذلك جوانب واسعة من التطبيق القضائي في مصر والجزائر، تكمن نظرية "الاختيار العقلاني" (Rational Choice Theory) التي تطورت في القرن الثامن عشر على يد الإيطالي سيزاري بيكاريا، وتم تبنيها لاحقاً بشكل انتقائي في السياسات الأمريكية في ثمانينيات القرن العشرين تحت شعار "الحرب على الجريمة". تفترض هذه النظرية أن المجرم هو فرد عقلاني يحسب التكاليف والمنافع قبل ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن الحل الأمثل هو رفع "تكلفة" الجريمة عبر عقوبات قاسية، وسريعة، ومؤكدة، لردع potenziale المجرمين. هذا المنطق يقود تلقائياً إلى سياسات "التسامح الصفري" (Zero Tolerance)، وتشديد العقوبات السجنية، وتوسيع نطاق تجريم أفعال معينة. ومع ذلك، فإن البيانات التجريبية الضخمة المجمعة من قبل مكتب إحصاءات العدل الأمريكي (BJS) ومؤسسات بحثية مثل "RAND Corporation" على مدار العقود الماضية، كشفت عن

حقيقة مزعجة: زيادة طول مدة السجن وشدته لا ترتبط ارتباطاً خطياً بانخفاض معدلات الجريمة. بل على العكس، أظهرت الدراسات أن السجون المزدحمة والقاسية تعمل غالباً كـ "جامعات للجريمة"، حيث يتعلم المجرمون الصغار تقنيات إجرامية أكثر تطوراً من كبار المجرمين، وتفكك روابطهم الاجتماعية، وتعمق شعورهم بالاغتراب والعداء تجاه المجتمع، مما يزيد من احتمالية عودتهم للجريمة بمجرد الإفراج عنهم.

في المقابل، برز في أوروبا، وخاصة في الدول الاسكندنافية (النرويج، السويد، فنلندا) وألمانيا وهولندا، نموذج مختلف جذرياً يعتمد على مبدأ "الطبيعة الإنسانية القابلة للتغيير" و"العدالة الإصلاحية" (Restorative Justice). تستند هذه الفلسفة إلى أبحاث عميقة في علم النفس الجنائي وعلم الاجتماع تفيد بأن معظم المجرمين، خاصة أولئك الذين يرتكبون جرائم غير عنيفة أو جرائم بدافع الحاجة، لديهم القدرة على التغيير إذا توفرت لهم البيئة الداعمة والفرص الحقيقية لإعادة البناء. في هذا النموذج، لا يُنظر إلى السجن كعقوبة بحد ذاتها تهدف إلى إلحاق

الألم، بل كفترة زمنية محدودة لفقدان الحرية فقط، يتم استغلالها بكثافة لبرامج العلاج النفسي، التعليم المهني، علاج الإدمان، وإعداد النزلاء للحياة خارج الأسوار. تقرير صادر عن مجلس أوروبا (Council of Europe) يشير إلى أن معدلات العودة للإجرام في النرويج لا تتجاوز 20%، مقارنة بأكثر من 60-70% في بعض الولايات الأمريكية وأنظمة أخرى تعتمد النهج العقابي الصارم. هذا الفرق الهائل لا يعزى فقط لظروف السجون المريحة، بل للفلسفة الكامنة وراء التعامل مع النزيل كـ "مواطن أخطأ" وليس كـ "عدو للمجتمع".

إن التجربة الآسيوية تقدم طبقة إضافية من التعقيد لهذا النقاش. في سنغافورة واليابان، نجد مزيجاً فريداً يجمع بين صرامة القانون وحزم العقوبة (خاصة في جرائم المخدرات والفساد) وبين نظام شديد التطور للرعاية ما بعد الإفراج والمراقبة المجتمعية. في اليابان، على سبيل المثال، يلعب نظام "حماية المراقبة" (Probation System) دوراً محورياً، حيث يتم دمج المفرج عنهم في مجتمعات محلية داعمة تحت إشراف متطوعين من المجتمع نفسه، مما يعزز

الشعور بالمسؤولية والانتماء. دراسات من المعهد الكوري لعلم الإجرام توضح أن فعالية العقاب في هذه المجتمعات لا تأتي من القسوة المجردة، بل من "اليقين" في التطبيق وارتباط العقوبة بوصمة اجتماعية قوية تدفع الفرد للامتثال خوفاً من فقدان مكانته في الجماعة، وليس خوفاً من السجن فقط. هذا البعد الثقافي والاجتماعي للعقاب يغيب غالباً في التحليلات السطحية التي تقارن فقط بين نصوص القوانين.

عند تطبيق هذه العدسات التحليلية على الواقع في مصر والجزائر، نلاحظ هيمنة واضحة للنموذج الردعي، مدفوعة بأسباب أمنية وسياسية تهدف إلى إظهار "قبضة الدولة الحديدية". السجون في البلدين تعاني من اكتظاظ خانق، نقص في البرامج التأهيلية، وغياب شبه كامل للرعاية النفسية المتخصصة. النتيجة الطبيعية، كما تتنبأ بها النظريات الغربية، هي ارتفاع معدلات العود للإجرام، حيث يخرج السجين من السجن أكثر خطورة وأكثر يأساً مما دخل. إن الاعتماد على الحبس الاحتياطي المطول كأداة ضغط، وتأخير

الفصل في القضايا لسنوات، يفاقم من الأزمة ويحول السجون إلى بؤر للتطرف والعنف.

ومع ذلك، بدأت تظهر في السنوات الأخيرة إشارات إصلاحية خجولة في المنطقة، مستوحاة جزئياً من الضغوط الدولية والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. لكن الإصلاح الحقيقي يتطلب أكثر من مجرد تعديل نصوص قانونية؛ إنه يحتاج إلى تحول جذري في العقلية القضائية والأمنية. يجب الانتقال من سؤال "كم يستحق هذا المجرم من عقاب؟" إلى سؤال "ماذا نحتاج لفعل لمنع هذا الشخص من الإضرار بالمجتمع مرة أخرى؟". هذا التحول يتطلب استثماراً ضخماً في تدريب القضاة، وضباط السجون، والأخصائيين الاجتماعيين على أحدث منهجيات العلوم الجنائية العالمية.

تشير الأدلة القاطعة من التجارب الدولية إلى أن العقاب الفعال هو ذلك الذي يكون متناسباً، سريعاً،

ومصحوباً بفرصة حقيقية للتوبة والإصلاح. النماذج الأوروبية والآسيوية الناجحة أثبتت أن "الرحمة المدروسة" و"الاستثمار في الإنسان" هما في الحقيقة أشكال أعلى من "الصرامة الأمنية"، لأنهما يقطعان دوائر العنف ويحميان المجتمع على المدى الطويل بشكل أكثر فعالية من أي عدد من سنوات السجن. إن التحدي أمام مصر والجزائر ليس في نقص القوانين الصارمة، بل في غياب الرؤية الاستراتيجية التي تضع إعادة الإدماج في قلب سياسة العدالة الجنائية، مستفيدة من الدروس الثمينة التي قدمها العالم المتقدم في هذا المجال. المستقبل يطلب جرأة في التخلي عن نماذج فشلت عالمياً، والشجاعة في تبني نماذج أثبتت نجاحها في حماية المجتمعات وكرامة الإنسان معاً.

الفصل الثالث: هندسة السجن: كيف يشكل التصميم المعماري والسلوك الإجرامي

لطالما نُظر إلى السجن في المخيلة الشعبية والسياسية التقليدية على أنه مجرد مكان لعزل المجرمين عن المجتمع، وغالباً ما ارتبط تصميمه بمبادئ القمع، المراقبة الصارمة، والإذلال. ومع ذلك، فإن ثورة حقيقية حدثت في القرن الماضي في مجال "علم النفس البيئي" (Environmental Psychology) وعلم الإجرام المعماري، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، أثبتت أن التصميم الفيزيائي للسجن ليس محايداً، بل هو عامل فعال ومؤثر مباشرة في سلوك النزلاء، مستويات العنف، الصحة النفسية، ونجاح عمليات إعادة التأهيل. إن مقارنة هندسة السجون في مصر والجزائر بالنماذج الرائدة في العالم تكشف عن فجوة هائلة ليس فقط في الموارد المادية، بل في الفهم الفلسفي لدور المكان في عملية الإصلاح.

في النماذج التقليدية السائدة في كثير من السجون المصرية والجزائرية، يغلب تصميم "النظام الشعاعي" أو الممرات الطويلة المزدحمة بالخلايا الصغيرة، والذي

يعود بجذوره إلى سجن "بانوبتيكون" (Panopticon) الذي صممه الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنثام في القرن الثامن عشر. الهدف الأساسي من هذا التصميم هو المراقبة الكلية من نقطة مركزية واحدة، مما يخلق لدى النزيل شعوراً دائماً بأنه مراقب، وبالتالي يضطر للامتثال خوفاً من العقاب. ومع مرور الوقت، وتزايد أعداد النزلاء بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية بكثير، تحولت هذه السجون إلى أماكن مكتظة، سيئة التهوية، تفتقر للخصوصية أدنى حد، وتخلو من أي مساحات خضراء أو أماكن للأنشطة الجماعية الهادفة. الدراسات الصادرة عن منظمة العفو الدولية ولجان حقوق الإنسان الأوروبية تشير إلى أن هذه الظروف البيئية القاسية تؤدي إلى ما يسمى بـ "ألم السجن" (Pains of Imprisonment)، وهو مصطلح صاغه عالم الاجتماع غريشام سيكس، ويشمل الحرمان من الحرية، السلع، العلاقات الجنسية، الاستقلالية، والأمن. هذا الألم البيئي المستمر يولد مستويات عالية من التوتر، العدوانية، والاكتئاب، مما يجعل السجن بيئة خصبة لتشكل العصابات الداخلية، انتشار العنف الجنسي والجسدي، وتعميق الهوية الإجرامية لدى النزلاء بدلاً من إصلاحهم.

في تناقض صارخ، تقدم لنا الدول الاسكندنافية، وعلى رأسها النرويج، نموذجاً ثورياً في هندسة السجون يعتمد على مبدأ "الطبيعة الإنسانية" و"الحياة الطبيعية قدر الإمكان". سجن "هالدن" (Halden Prison) في النرويج، الذي يُعتبر الأكثر حداثة وإنسانية في العالم، صُمم ليبدو وكأنه مجمع سكني جامعي أو قرية هادئة أكثر منه سجناً تقليدياً. الخلايا (واسعة)، مجهزة بحمامات خاصة، ثلاجات، وتلفزيونات، وتفتح على ممرات واسعة تسمح بالتفاعل الاجتماعي الطبيعي بين النزلاء والحراس. الأهم من ذلك، أن التصميم يولي اهتماماً بالغاً للإضاءة الطبيعية، المساحات الخضراء، واستخدام مواد بناء دافئة مثل الخشب والطوب بدلاً من الإسمنت البارد والحديد. الأبحاث التي أجرتها جامعة أوسلو ومعاهد نفسية في ألمانيا تؤكد أن هذا النوع من التصميم يقلل بشكل ملحوظ من مستويات هرمون الكورتيزول (هرمون التوتر) لدى النزلاء، ويخفض معدلات العنف الداخلي بنسبة تصل إلى 50% مقارنة بالسجون التقليدية. الفكرة الجوهرية هنا هي أن معاملة النزيل بإنسانية واحترام في بيئته اليومية

تعلمه كيفية احترام الذات والآخرين، وهي مهارة أساسية ضرورية لإعادة الاندماج في المجتمع.

وفي الولايات المتحدة، ظهرت حركة "السجون العلاجية" (Therapeutic Communities) التي تركز على تصميم مساحات مخصصة للعلاج الجماعي، الفصول الدراسية، وورش العمل المهنية كقلب نابض للمؤسسة العقابية. تقارير من المعهد الوطني للعدل (NIJ) توضح أن السجون التي تخصص مساحات كافية للأنشطة التعليمية والمهنية تشهد معدلات أقل من الشغب ومشاكل الانضباط. كما أن مفهوم "الأمن الديناميكي" (Dynamic Security)، الذي تم تطويره في هولندا والمملكة المتحدة، يعتمد على تفاعل مستمر وإيجابي بين الحراس والنزلاء في مساحات مشتركة مصممة لذلك، بدلاً من الاعتماد فقط على "الأمن الثابت" المتمثل في الكاميرات والأسوار العالية. هذا التفاعل البشري في بيئة مصممة لتشجيعه يبني جسوراً من الثقة تسهل عملية الإرشاد والتوجيه.

من ناحية أخرى، تقدم التجربة الآسيوية، خاصة في سنغافورة واليابان، نموذجاً يجمع بين الكفاءة العالية في الاستخدام والمساحات المحدودة، وبين النظافة الفائقة والنظام الدقيق. السجون في سنغافورة مصممة لتعظيم الاستفادة من كل متر مربع، مع التركيز الشديد على المرافق الصحية المتطورة وبرامج العمل الصناعي داخل السجن التي تحاكي بيئة المصانع الحقيقية. التصميم هنا يعكس ثقافة الانضباط والعمل الجاد، حيث يتم تنظيم حياة النزلاء بدقة متناهية لتعزيز عادات العمل والمسؤولية. دراسات من هيئة السجون السنغافورية تظهر أن هذا الدمج بين البيئة المنظمة جداً والفرص العملية يساهم في تأهيل النزلاء لسوق العمل فور خروجهم.

عند مقارنة هذه النماذج العالمية بالواقع في مصر والجزائر، تبرز التحديات بوضوح. الاكتظاظ الشديد في السجون المصرية والجزائرية يجعل أي حديث عن الخصوصية أو المساحات العلاجية يبدو حلماً بعيد المنال في ظل البنى التحتية الحالية. التصميم المعماري القديم،combined with سوء الصيانة ونقص

الموارد، يحول السجون إلى بيئات سامة تزيد من معدلات العودة للإجرام. إن الدرس المستفاد من التجارب العالمية ليس بالضرورة بناء سجون فاخرة بتكاليف باهظة، بل إعادة التفكير في أولويات التصميم. حتى في ظل الموارد المحدودة، يمكن إدخال تعديلات معمارية بسيطة لكنها فعالة، مثل تحسين الإضاءة والتهوية، تخصيص مساحات للأنشطة الجماعية، فصل الفئات الخطرة عن غير الخطرة بتصميم ذكي، واستخدام الألوان والمساحات المفتوحة لتقليل التوتر النفسي.

إن الرسالة التي يبعثها التصميم المعماري للسجن هي رسالة قوية للنزيل وللمجتمع ككل: هل نحن نريد الانتقام والعزل، أم نريد الإصلاح والعودة؟ النماذج الأوروبية والآسيوية أثبتت أن الاستثمار في "هندسة الإنسانية" داخل السجون هو استثمار ذو عائد اقتصادي وأمني عالٍ، لأنه ينتج مواطنين أصحاء نفسياً وقادرين على الإنتاج، بدلاً من إنتاج وحوش بشرية أكثر خطورة. إن تحديث البنية التحتية للسجون في مصر والجزائر، مدعوماً برؤية معمارية حديثة

مستوحاة من أفضل الممارسات العالمية، هو خطوة حتمية نحو نظام عدلي أكثر فعالية وعدالة. المكان يصنع الحال، وفي حالة السجون، فإن تحسين المكان هو الخطوة الأولى نحو إصلاح الحال.

الفصل الرابع: المرأة والجريمة: الوجه الخفي في المنظومات الجنائية المقارنة

تظل المرأة في منظومات العدالة الجنائية حول العالم "الوجه الخفي" أو الأقل ظهوراً، سواء كجانية أو كضحية أو كعاملة في سلك إنفاذ القانون. ومع ذلك، فإن دراسة وضع المرأة في الجريمة والعقاب تكشف عن تفاوتات عميقة تعكس البنى الثقافية والاجتماعية والقانونية السائدة في كل مجتمع. عند إجراء مقارنة دقيقة بين الوضع في مصر والجزائر من جهة، والنماذج الأوروبية والآسيوية المتقدمة من جهة أخرى، تبرز

اختلافات جوهرية في طبيعة الجرائم المرتكبة، الدوافع الكامنة، وطريقة معاملة النظام القضائي والسجني للمرأة، وذلك بالاستناد إلى نظريات "علم الإجرام النسوي" (Feminist Criminology) التي تطورت بشكل كبير في الجامعات الأمريكية والأوروبية منذ سبعينيات القرن الماضي.

في المجتمعات العربية عمومًا، ومصر والجزائر خصوصًا، لا تزال نسبة النساء بين نزلاء السجون منخفضة نسبياً مقارنة بالرجال، لكن طبيعة جرائمهن تعكس بوضوح الأدوار النمطية والقيود الاجتماعية المفروضة عليهن. تشير التقارير الصادرة عن منظمات دولية مثل "هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية"، بالإضافة إلى دراسات أكاديمية غربية تناولت المنطقة، إلى أن نسبة كبيرة من الجرائم التي ترتكبها النساء في هذين البلدين تتعلق بالدفاع عن النفس ضد العنف الأسري، أو جرائم مرتبطة بالضغوط الاقتصادية الشديدة في إطار الأسرة (مثل السرقة البسيطة)، أو في بعض الحالات النادرة جرائم "الشرف" التي تكون فيها المرأة إما جانية تحت ضغط عائلي أو ضحية. نظرية "مسارات

الحياة" (Life-Course Theory) التي طورها علماء مثل سامبسون ولاوب في الولايات المتحدة، تفسر هذه الظاهرة بأن مسار المرأة الإجرامي غالباً ما يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعلاقاتها الشخصية وصدمات العنف التي تعرضت لها، خلافاً للرجل الذي قد ينخرط في الجريمة لأسباب تتعلق بالعصابات أو المكاسب المالية البحتة. ومع ذلك، فإن الأنظمة القضائية في مصر والجزائر، رغم بعض التعديلات الحديثة، لا تزال تفتقر في كثير من الأحيان إلى آليات متخصصة للتعامل مع النساء كضحايا للعنف قبل أن يكنّ مجرمات، مما يؤدي إلى تجريم الضحية بدلاً من حمايتها.

في المقابل، تقدم أوروبا نموذجاً مختلفاً تماماً. في الدول الأوروبية، تشكل النساء نسبة متزايدة من السكان السجناء، لكن طبيعة جرائمهن اختلفت جذرياً مع تغير البنية الاقتصادية والاجتماعية. فأصبحت جرائم الغش المالي، الاحتيال الضريبي، وجرائم المخدرات (كحاملات أو موزعات صغار) تشكل نسبة كبيرة من جرائم النساء، مما يعكس اندماج المرأة في سوق

العمل والاقتصاد، وبالتالي تعرضها لنفس فرص ومغريات ومخاطر الجريمة الاقتصادية التي كان يهيمن عليها الرجال سابقاً. الأهم من ذلك، هو طريقة التعامل مع المرأة الجانية. توصيات مجلس أوروبا وقوانين العديد من الدول الأوروبية (مثل ألمانيا والسويد) تؤكد على مبدأ "العقوبة البديلة" للمرأة، خاصة الأمهات، لتجنب فصل الأطفال عن أمهاتهم وما يترتب على ذلك من آثار نفسية مدمرة. السجون النسائية في أوروبا مصممة غالباً لتكون أشبه بمراكز إقامة عائلية، مع توفير حضانات داخلية، برامج دعم نفسي مكثفة، وتركيز كبير على الحفاظ على الروابط الأسرية. الدراسات الصادرة عن المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (EIGE) تثبت أن هذه المقاربة تقلل بشكل كبير من معدلات العودة للإجرام لدى النساء وتحسن نتائج التنشئة للأطفال.

وفي آسيا، تقدم اليابان وسنغافورة نماذج فريدة تستحق الدراسة. في اليابان، يُنظر إلى المرأة الجانية نظرة تعاطفية كبيرة في الثقافة المجتمعية، وغالباً ما يتم توجيهها نحو برامج مراقبة مجتمعية صارمة ولكن

إنسانية بدلاً من السجن، إلا في حالات الجرائم الخطيرة جداً. نظام الحماية في اليابان يولي اهتماماً خاصاً بإعادة دمج المرأة في المجتمع عبر شبكات دعم نسائية قوية. أما في سنغافورة، فالنهج يجمع بين الحزم في تطبيق القانون (حتى على النساء) مع توفير برامج تأهيل مهني وتعليمي متميزة داخل السجون النسائية، تهدف إلى جعل المرأة منتجة اقتصادياً فور خروجها. تقارير هيئة السجون السنغافورية تظهر أن تمكين المرأة مهنياً هو المفتاح لكسر دائرة الجريمة والفقر.

إن التحدي الأكبر في مصر والجزائر يكمن في "الوصمة المزدوجة" التي تتعرض لها المرأة الجانية: وصمة الجريمة نفسها، ووصمة الخروج عن الدور الأنثوي التقليدي المتوقع مجتمعياً. هذه الوصمة تجعل إعادة إدماج المرأة في المجتمع بعد الإفراج عنها مهمة شبه مستحيلة في كثير من الأحيان، مما يدفعها للعودة إلى الجريمة كوسيلة وحيدة للبقاء. النظم القانونية في البلدين لا تزال تفتقر إلى بدائل عقابية فعالة ومخصصة للنساء، مثل الخدمة المجتمعية الموجهة أو

المراقبة الإلكترونية، مما يؤدي إلى حبس نساء قد لا يشكلن خطورة حقيقية على المجتمع، فقط لأن النظام لا يملك خيارات أخرى.

من منظور علم الإجرام النسوي الغربي، فإن الحل لا يكمن في معاملة المرأة "مثل الرجل" في النظام الجنائي، بل في الاعتراف باختلاف مساراتها واحتياجاتها. هذا يتطلب إصلاحات تشريعية في مصر والجزائر لتبني مبدأ "التفريد العقابي" القائم على النوع الاجتماعي، وإنشاء محاكم ودوائر نيابية متخصصة في قضايا الأسرة والمرأة، وتطوير سجون نسائية تركز على العلاج النفسي، التعليم، والحفاظ على الأمومة. إن تجارب أوروبا وآسيا تثبت أن استثمار الدولة في إعادة تأهيل المرأة الجانية هو استثمار في استقرار الأسرة بأكملها، وبالتالي في استقرار المجتمع ككل. إن تحرير المرأة من دائرة الجريمة لا يتم فقط بتطبيق القانون، بل بفهم السياقات الاجتماعية والنفسية المعقدة التي تدفعها إليها، وتوفير البدائل الحقيقية التي تمنحها الأمل والكرامة.

الفصل الخامس: الإرهاب والتطرف: من التجنيد المحلي إلى الشبكات العابرة للحدود

يشكل الإرهاب والتطرف العنيف أحد أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة الأمنية والقضائية في العصر الحديث، وهو مجال تتقاطع فيه الخبرات الطويلة لمصر والجزائر مع الدروس المستفادة حديثاً من أوروبا وآسيا. إن مقارنة استراتيجيات مكافحة الإرهاب في هذه المناطق تكشف عن تطور نوعي في الفهم العالمي للظاهرة: من النظرة الأمنية البحتة التي تركز على "القوة الغاشمة" و"القضاء العسكري"، نحو مقاربات شاملة تجمع بين الإنفاذ القانوني الدقيق، والاستخبارات المتطورة، والأهم من ذلك، استراتيجيات "منع التطرف" (Preventing Violent Extremism - PVE) وإعادة التأهيل الفكري والنفسي.

تمتلك مصر والجزائر خبرة تاريخية عميقة ومكلفة في مواجهة الجماعات المسلحة، تعود جذورها إلى عقود من الصراع الداخلي. وقد اعتمدت الاستراتيجيات التقليدية في البلدين بشكل كبير على الأجهزة الأمنية القوية، العمليات العسكرية المباشرة، والتشريعات الاستثنائية التي توسع نطاق التجريم وتسهل الإجراءات الجنائية في قضايا الإرهاب. ورغم النجاحات الأمنية الكبيرة في تفكيك العديد من الشبكات وتحييد قياداتها، إلا أن التقارير الصادرة عن مراكز دراسات أمريكية مثل "RAND Corporation" و"مركز-counterterrorism التابع لأكاديمية ويست بوينت"، تشير إلى أن الاعتماد المفرط على الحلول الأمنية والعسكرية فقط، دون معالجة الجذور الفكرية والاجتماعية للتطرف، قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية، مثل زيادة التعاطف الشعبي مع المجموعات المتطرفة أو دفع العناصر الهامشية نحو التشدد كرد فعل على القمع الأمني. إن ظاهرة "السجون كحضانات للتطرف" التي تم رصدها في العديد من السجون حول العالم، بما في ذلك بعض السجون في المنطقة، تؤكد أن تجميع المتهمين

بالإرهاب في أماكن واحدة دون برامج فعالة لإعادة التأهيل الفكري قد يحول هذه السجون إلى جامعات لتبادل الخبرات المتطرفة وتصعيد الأيديولوجيات المتشددة.

في المقابل، طورت الدول الأوروبية، وخاصة المملكة المتحدة، هولندا، وفرنسا، في العقدين الأخيرين، استراتيجيات متقدمة تركز على "الوقاية الأولية" و"إدارة المخاطر الفردية". برنامج "Prevent" في المملكة المتحدة يعتبر من أشهر النماذج العالمية، حيث يركز على التدخل المبكر في المدارس، المساجد، والمجتمعات المحلية لتحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف وتقديم الدعم النفسي، الاجتماعي، والديني لهم قبل انخراطهم في أعمال عنيفة. هذا النهج يعتمد على تعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني، المعلمين، الأخصائيين الاجتماعيين، والقادة الدينيين المعتدلين. تقارير "المركز الدولي لمكافحة الإرهاب" (ICCT) في لاهاي تؤكد فعالية هذا النهج متعدد القطاعات في تقليل عدد الحالات التي تتطور إلى عنف فعلي. كما أن أوروبا

أولت اهتماماً كبيراً لقضية "المقاتلين الأجانب" العائدين من مناطق الصراع، وطورت برامج متخصصة لإعادة إدماجهم ومراقبة سلوكهم عن كثب، مع التركيز على نزع التطرف الفكري عبر حوارات مع علماء دين معتمدين ونفسانيين متخصصين.

وتقدم آسيا، وتحديداً إندونيسيا وماليزيا، نموذجاً رائداً يستحق الدراسة العميقة من قبل مصر والجزائر، نظراً لتشابه الخلفية الثقافية والدينية. نجحت إندونيسيا، بعد تفجيرات بالي المأساوية، في تطوير أحد أكثر برامج إعادة تأهيل الإرهابيين نجاحاً في العالم، بقيادة "معهد تحليل سياسات الصراع" (IPAC). يعتمد النموذج الإندونيسي على استخدام "المنشقين" (Former Extremists) الذين تخلوا عن الفكر المتطرف للمشاركة في حوارات مع السجناء المتطرفين، حيث يمتلك هؤلاء المنشقون مصداقية دينية وفكرية تمكنهم من تفكيك الحجج المتطرفة من الداخل بلغة يفهمها المتشددون. دراسات الحالة المنشورة في دوريات أكاديمية غربية توثق كيف ساهم هذا النهج في تحويل مئات المتطرفين العنيفين إلى دعاة للاعتدال، وساهم

في انخفاض ملحوظ في الهجمات الإرهابية الكبرى في البلاد.

إن الدرس الأهم لمصر والجزائر من هذه التجارب العالمية يكمن في ضرورة التكامل بين "العصا الأمنية" و"الجزء الفكري/الاجتماعي". فبينما تظل العمليات الأمنية الدقيقة ضرورية لمواجهة التهديدات المباشرة، إلا أن الاستدامة في مكافحة الإرهاب تتطلب استثماراً ضخماً في برامج إعادة التأهيل داخل السجون وخارجها. هذا يتضمن تطوير مناهج دينية معتدلة، تدريب أئمة وسجناء على الحوار البناء، إشراك عائلات المتطرفين في عملية الإصلاح، وتوفير فرص عمل حقيقية للمفرج عنهم لضمان عدم عودتهم للتنظيمات بسبب اليأس الاقتصادي. التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تشدد على أن نجاح أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب يقاس ليس بعدد الاعتقالات، بل بعدد الأفكار المتطرفة التي تم نزع فتيلها، وعدد الأفراد الذين تم إعادة دمجهم بنجاح في نسيج المجتمع. إن التحول من منطق "القضاء على العدو" إلى منطق "علاج المريض المجتمعي" هو

التحدي الاستراتيجي الأكبر الذي يواجه صناع القرار في المنطقة، وهو تحول تفرضه المعطيات العالمية الجديدة وتستوجبه ضرورة حماية المستقبل.

الفصل السادس: التكنولوجيا والجريمة السيبرانية: السجون بلا قضبان والعدالة الرقمية

في عصر الثورة الرقمية الرابعة، لم تعد الجريمة محصورة في الأماكن المادية التقليدية، بل انتقلت إلى فضاء افتراضي واسع لا يعرف حدوداً جغرافية، مما شكل تحدياً وجودياً لأنظمة العدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم. إن مقارنة الاستجابات التشريعية والتقنية لمصر والجزائر مع النماذج المتقدمة في أوروبا وآسيا في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية تكشف عن فجوة متسعة، ليس فقط في البنية التحتية التكنولوجية، بل في الفلسفة القانونية والقدرة على

التكيف مع سرعة تطور التهديدات الرقمية.

تواجه مصر والجزائر، كغيرهما من الدول النامية، تحديات هائلة في مواكبة التطور السريع للجرائم الإلكترونية، والتي تتراوح بين الاحتيال المالي، سرقة الهوية، الابتزاز الإلكتروني، وصولاً إلى الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية للدولة. ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتحديث التشريعات وإنشاء وحدات متخصصة في الشرطة، إلا أن التقارير الصادرة عن "اليوروبول" (Europol) و"الإنتربول" (Interpol) تشير إلى أن المنطقة لا تزال هدفاً جذاباً للمجموعات الإجرامية المنظمة عابرة الحدود، نظراً لسرعة التحول الرقمي فيها مقارنة ببطء تطور الأطر القانونية والأمنية اللازمة لحمايتها. إحدى المشكلات الرئيسية هي "فجوة التوقيت" بين ظهور تقنية جديدة واستغلالها إجرامياً، وبين صدور تشريع يجرم هذا الاستغلال ويحدد آليات التعامل معه. في حين أن الاتحاد الأوروبي استطاع عبر لائحة الحماية العامة للبيانات (GDPR) وتوجيهات مكافحة الجرائم السيبرانية إنشاء إطار موحد وسريع الاستجابة، تعاني

التشريعات في المنطقة من الجمود النسبي وصعوبة التحديث المستمر.

في أوروبا، يمثل النموذج الأوروبي في مكافحة الجريمة السيبرانية قمة التطور المؤسسي والتشريعي. يعتمد هذا النموذج على تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص، حيث تلتزم شركات التكنولوجيا الكبرى بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في تبادل المعلومات (ضمن أطر قانونية صارمة تحمي الخصوصية). وكالة الاتحاد الأوروبي للأمن السيبراني (ENISA) تلعب دوراً محورياً في تنسيق الجهود ووضع المعايير المشتركة. الأهم من ذلك، هو التركيز على "الوقاية التقنية" و"التوعية المجتمعية" كخط دفاع أول. تقارير "مركز السياسة السيبرانية" في جامعة ستانفورد تؤكد أن الدول الأوروبية استثمرت بكثافة في بناء قدرات التحقيق الرقمي الجنائي (Digital Forensics)، مما يمكنها من تتبع المجرمين عبر الحدود الافتراضية وجمع أدلة رقمية مقبولة قضائياً بمعايير عالية الدقة. كما أن مفهوم "العدالة الرقمية" في أوروبا يتضمن ضمانات قوية لحقوق المتهمين في الفضاء الإلكتروني، وموازنة

دقيقة بين متطلبات الأمن وحقوق الخصوصية الفردية، وهو توازن دقيق غالباً ما يكون مفقوداً في النقاشات الأمنية في مناطق أخرى.

ومن جهة أخرى، تقدم دول آسيا، وخاصة سنغافورة وكوريا الجنوبية، نموذجاً فريداً يجمع بين الصرامة القصوى في التطبيق والكفاءة التكنولوجية الفائقة. في سنغافورة، تعتبر الجريمة السيبرانية تهديداً للأمن القومي، وتستجيب الدولة باستثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن الأنماط الإجرامية قبل وقوعها (Predictive Policing). هيئة السجون السنغافورية تستخدم تقنيات متطورة لمراقبة الاتصالات داخل السجون ومنع إدارة الشبكات الإجرامية من خلف القضبان. في اليابان، يركز النهج على التوعية الشاملة وبناء "مجتمع سيبراني آمن" من خلال تعليم المهارات الرقمية الآمنة منذ المراحل الدراسية الأولى، مما خلق ثقافة مجتمعية مقاومة للاحتيال الإلكتروني. دراسات من "المعهد الوطني لعلوم المعلومات والاتصالات" في اليابان تبرز أهمية البعد البشري في المعادلة الأمنية،

حيث أن أكثر الأنظمة التقنية تطوراً تبقى عرضة للاختراق إذا كان العامل البشري ضعيفاً.

إن التحدي أمام مصر والجزائر لا يكمن فقط في شراء أحدث الأجهزة البرمجية، بل في بناء "رأس مال بشري" قادر على فهم وتعقب الجريمة السيبرانية، وتحديث الأطر القانونية لتكون مرنة وسريعة الاستجابة، وتعزيز التعاون الدولي الإقليمي والعالمي. فالجريمة السيبرانية بطبيعتها عابرة للحدود، ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بمعزل عن الآخرين. إن تبني معايير دولية في جمع الأدلة الرقمية، والانضمام لاتفاقيات التعاون القضائي في المجال السيبراني (مثل اتفاقية بودابست)، هو أمر حيوي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات وطنية شاملة للأمن السيبراني لا تركز فقط على الجانب الدفاعي العسكري، بل تشمل حماية المواطنين والشركات، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي.

إن مستقبل العدالة في العصر الرقمي سيكون حكماً

على الدول التي تستطيع الموازنة بين القوة التكنولوجية والحكمة التشريعية. النماذج العالمية تثبت أن النجاح في مكافحة الجريمة السيبرانية يتطلب رؤية استباقية، استثماراً مستمراً في البحث والتطوير، وشراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص. إن السجون بلا قضبان التي يبنيها المجرمون الإلكترونيون تتطلب من أنظمة العدالة بناء "سجون رقمية" من القوانين الذكية، التقنيات المتطورة، والعقول المدربة، لضمان أن يظل الفضاء الإلكتروني مساحة للإبداع والتنمية، وليس ملاذاً آمناً للإجرام.

الفصل السابع: العودة إلى المجتمع: تحليل معدلات العود وفلسفة الإدماج

تُعد معدلات "العود للإجرام" (Recidivism Rates) المعيار الذهبي الذي تقاس به فعالية أي نظام عقابي

في العالم. فإذا كان الهدف المعلن للسجون هو الإصلاح وردع المجرمين عن العودة للجريمة، فإن نسبة الذين يعودون لارتكاب جرائم جديدة بعد الإفراج عنهم هي المقياس الحقيقي للنجاح أو الفشل. عند مقارنة هذه المعدلات والفلسفات الكامنة وراء سياسات ما بعد الإفراج في مصر والجزائر مع النماذج الأوروبية والآسيوية، تبرز فروق دراماتيكية تعكس اختلافاً جوهرياً في نظرة المجتمع والدولة للمفرج عنه: هل هو "مواطن أخطأ وتم إصلاحه" أم هو "سجل جنائي خطير يجب نبذه ومراقبته"؟

تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب إحصاءات العدل الأمريكي (BJS) وتقارير مجلس أوروبا إلى أن معدلات العود للإجرام في الأنظمة التي تعتمد على العقاب السجني الطويل والقاسي دون برامج تأهيلية فعالة تتراوح غالباً بين 60% إلى 75% خلال ثلاث سنوات من الإفراج. هذا الرقم المفزع يؤكد فشل نموذج "العزل والانتقام" في تحقيق أهدافه المعلنة. في المقابل، تظهر الدول التي تتبنى نموذج "إعادة الإدماج الشامل"، مثل النرويج والسويد وألمانيا، معدلات عودة

لا تتجاوز 20% إلى 30%. هذا الفرق الهائل لا يعزى للصدفة، بل هو نتيجة مباشرة لسياسات ممنهجة تبدأ من اليوم الأول لدخول السجين وتستمرف لسنوات بعد خروجه.

في النموذج الأوروبي المتقدم، تُعتبر عملية إعادة الإدماج مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع. فقبل أشهر من موعد الإفراج، يبدأ فريق متعدد التخصصات (أخصائيون اجتماعيون، نفسيون، ضباط مراقبة، وأصحاب عمل محتملون) في إعداد خطة فردية للمفرج عنه. تشمل هذه الخطة تأمين سكن مؤقت، تسجيل في برامج تعليمية أو تدريب مهني، علاج مستمر للإدمان إذا لزم الأمر، ودعم نفسي مكثف. في ألمانيا مثلاً، يوجد نظام متطور لـ "الإفراج المشروط المُدار" حيث يظل المفرج عنه تحت رعاية ومراقبة دقيقة ولكن داعمة، مع حوافز للامتثال وعقوبات تدريجية في حال الانتكاس، بدلاً من العودة الفورية للسجن لأتفه الأسباب. تقارير "اللجنة الأوروبية لمنع الجريمة" تؤكد أن استقرار السكن والعمل هما العاملان الأكثر حسماً في منع العودة للإجرام، ولذلك تركز الموارد عليهما

بشكل مكثف.

وفي آسيا، تقدم اليابان نموذجاً فريداً يعتمد على "نظام الحماية" (Protection System) والمشاركة المجتمعية الواسعة. في اليابان، توجد منظمات شبه حكومية ومتطوعة من المجتمع (Volunteer Probation Officers) تلعب دوراً محورياً في مراقبة ودعم المفرج عنهم. يتم دمج المفرج عنهم في "دور إيواء" (Halfway Houses) تديرها جمعيات خيرية، حيث يعيشون في بيئة منظمة ويتلقون التدريب على آداب العمل والحياة الاجتماعية قبل الاندماج الكامل. الدراسات الصادرة عن وزارة العدل اليابانية توضح أن هذا الربط الوثيق بين السجين والمجتمع الخارجي طوال فترة عقوبته وبعد إفراجه يخلق شبكة أمان اجتماعي تمنع الانتكاس. الوصمة الاجتماعية في اليابان موجودة، لكن نظام الدعم المؤسسي القوي يساعد في التغلب عليها تدريجياً.

على النقيض من ذلك، تواجه مصر والجزائر تحديات

هائلة في هذا المجال. فبمجرد خروج السجين من بوابة السجن، يجد نفسه غالباً وحيداً أمام مجتمع ينبذه، وأسرة قد تكون مفككة، وسوق عمل يغلق أبوابه في وجه من يحمل "سجلاً جنائياً". غياب برامج متابعة فعالة، ونقص دور الإيواء، وصعوبة استخراج الأوراق الثبوتية أو الحصول على تراخيص عمل، تدفع الكثير من المفرج عنهم إلى اليأس والعودة للبيئة الإجرامية كخيار وحيد للبقاء على قيد الحياة. بالإضافة إلى ذلك، فإن "الوصمة الاجتماعية" في المجتمعات المحافظة تكون قاسية جداً، حيث يُنظر للمفرج عنه نظرة ريبة دائمة، مما يعيق اندماجه الطبيعي. القوانين في البلدين، رغم وجود بعض النصوص الخاصة بالعفو المشروط، لا توفر إطاراً مؤسسياً قوياً وملزماً لإعادة الإدماج comparable للنماذج العالمية.

إن الدرس المستفاد من التجارب الدولية واضح وجل: السجن يجب ألا يكون نهاية الطريق، بل بداية لمسار جديد. تقليل معدلات العود للإجرام يتطلب تحولاً استراتيجياً من "إدارة السجون" إلى "إدارة المسارات الإصلاحية". هذا يعني استثماراً في برامج التدريب

المهني داخل السجون التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل الفعلي، وشراكات حقيقية مع القطاع الخاص لتوظيف المفرج عنهم، وتشريعات تحمي حقوقهم في العمل والسكن، وحملات توعية مجتمعية لتغيير النظرة الدونية. إن كل دولار يُنفق على إعادة الإدماج يوفر عشرات الدولارات التي كانت ستُنفق على اعتقال ومحاكمة وسجن نفس الشخص مرة أخرى، ناهيك عن الجرائم التي يتم منعها والمعاناة الإنسانية التي يتم تجنبها. إن مستقبل الأمن في مصر والجزائر مرتبط بقدرة أنظمتهما على تحويل المفرج عنهم من عبء أمني إلى مورد بشري منتج، وهو تحدٍ يتطلب إرادة سياسية ورؤية مستقبلية مستنيرة بالدروس العالمية الناجحة.

الفصل الثامن: العدالة التصالحية: البديل الثوري للعقوبات السجنية التقليدية

تشهد أنظمة العدالة الجنائية حول العالم تحولاً paradigmatic جوهرياً في العقود الأخيرة، ينتقل فيها التركيز من "عدالة العقاب" (Retributive Justice) التي تسأل: "ما هي القاعدة التي تم كسرها؟ ومن كسرها؟ وكيف نعاقبه؟"، إلى "العدالة التصالحية" (Restorative Justice) التي تسأل: "من تضرر؟ وما هي احتياجاته؟ ومن المسؤول عن إصلاح هذا الضرر؟". هذا التحول، الذي حظي بدعم واسع من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمثل تحدياً مباشراً للنماذج التقليدية السائدة في مصر والجزائر، ويفتح آفاقاً جديدة لحل النزاعات الجنائية بطرق أكثر إنسانية وفعالية.

تستند العدالة التصالحية إلى جذور ثقافية ودينية عميقة في العديد من المجتمعات، لكنها تبلورت كمنهج علمي وقانوني حديث في الغرب، خاصة في نيوزيلندا (مع شعب الماوري)، كندا، والولايات المتحدة، قبل أن تنتشر بقوة في أوروبا. الفكرة المركزية هي إشراك الضحية، الجاني، والمجتمع المحلي في عملية

حوار مُيسر تهدف إلى تحميل الجاني المسؤولية المباشرة عن أفعاله، وفهم تأثيرها على الضحية، والاتفاق على سبل جبر الضرر (ماديًا أو معنويًا). الدراسات التجريبية الصادرة عن "معهد العدالة التصالحية" في الولايات المتحدة وجامعة كامبريدج في المملكة المتحدة تظهر أن هذا النهج يؤدي إلى رضا أعلى للضحايا، انخفاض في الخوف من تكرار الجريمة، ومعدلات عودة للإجرام أقل مقارنة بالمحاكمات التقليدية والسجون.

في أوروبا، تم دمج مبادئ العدالة التصالحية في الأنظمة القانونية للعديد من الدول. في بلجيكا والنمسا، توجد برامج وساطة جنائية إلزامية أو اختيارية للجرائم متوسطة الخطورة، حيث يمكن أن تؤدي الاتفاقية بين الضحية والجاني إلى إسقاط الدعوى أو تخفيف العقوبة بشكل كبير. مجلس أوروبا أصدر توصيات قوية للدول الأعضاء لتشجيع استخدام الوساطة في جميع مراحل الإجراءات الجنائية. النجاح الأوروبي يكمن في البنية التحتية المؤسسية: وجود وسطاء مدربين تدريباً عالياً، أطر قانونية واضحة

تحمي حقوق الأطراف، وثقافة مجتمعية تقبل فكرة "الإصلاح" بدلاً من "الانتقام".

وفي آسيا، تجد اليابان وكوريا الجنوبية تطبيقات مميزة تتماشى مع قيم المجتمع الجماعي. في اليابان، يعتذر الجاني بعمق للضحية (اعتذار يعد ركيزة أخلاقية وقانونية)، ويبذل قصارى جهده لجبر الضرر، وغالباً ما يقبل المجتمع هذا الجهد كعلامة على التوبة الصادقة، مما يفتح الباب لعدم المحاكمة أو عقوبات مخففة جداً. هذا النهج يعزز التماسك الاجتماعي ويقلل من العبء على السجون.

بالنسبة لمصر والجزائر، فإن مفهوم "الصُلح" و"العفو" موجود في الثقافة الإسلامية والعرف القبلي، لكنه غالباً ما يمارس في إطار غير مؤسسي أو يقتصر على جرائم معينة (مثل القتل الخطأ أو الجروح) ويتم في كثير من الأحيان تحت ضغوط عائلية أو قبلية، دون ضمانات كافية لحقوق الضحية أو إعادة تأهيل حقيقية للجاني. الأنظمة القانونية الوضعية في البلدين لا تزال

تهيمن عليها النظرة.state-centric حيث الجريمة هي اعتداء على "النظام العام" و"الدولة"، مما يهمش دور الضحية ويجعل العقوبة السجن هي الخيار almost الوحيد. هذا يؤدي إلى ازدحام المحاكم والسجون بقضايا كان يمكن حلها بطرق أسرع وأقل تكلفة وأكثر رضاً للأطراف.

إن تطبيق نموذج العدالة التصالحية بشكل مؤسسي في مصر والجزائر يتطلب إصلاحات تشريعية شاملة تسمح بتحويل القضايا المناسبة (الجرائم البسيطة، جرائم الأحداث، النزاعات الأسرية) من المسار الجنائي التقليدي إلى مسار الوساطة. هذا يحتاج إلى تدريب القضاة، النيابة، والمحامين على مهارات التفاوض والوساطة، وإنشاء وحدات متخصصة في الشرطة والمحاكم. الدراسات العالمية تؤكد أن العدالة التصالحية لا تناسب جميع الجرائم (خاصة الجرائم العنيفة الخطيرة أو المنظمة)، لكنها أداة قوية جداً لتخفيف الضغط على السجون، وتسريع الفصل في القضايا، وتحقيق سلام مجتمعي حقيقي. إن تبني هذا النموذج ليس تنازلاً عن العدالة، بل هو ارتقاء بها

من مستوى "توقيع العقاب" إلى مستوى "إصلاح الضرر"، وهو ما يتوافق مع أعمق القيم الإنسانية والدينية في المنطقة، إذا ما تم صياغته في إطار قانوني حديث ومستند إلى أفضل الممارسات العالمية.

الفصل التاسع: الأحداث والجناية: حماية المستقبل بين الرعاية والقمع

يُعد تعامل أنظمة العدالة مع "الأحداث الجانحين" (Juvenile Delinquents) حجر الزاوية في أي استراتيجية وقائية طويلة الأمد، فهو الاختبار الحقيقي لمدى التزام الدولة بمبدأ "مصلحة الطفل الفضلى". تقارن هذا الفصل بين المقاربات السائدة في مصر والجزائر، والتي لا تزال تميل في جوانب كثيرة نحو النموذج العقابي المصغر للكبار، وبين النماذج الرائدة

في أوروبا وآسيا التي تبنت فلسفة "الرعاية والحماية" كمنهج وحيد للتعامل مع الأطفال في نزاع مع القانون.

تنص اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، والتي صادقت عليها جميع الدول تقريباً، على أن الحبس يجب أن يكون الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة بالنسبة للأطفال. ومع ذلك، تشير تقارير "منظمة اليونيسف" و"مبادرة العدالة للأطفال" إلى أن الأحداث في مصر والجزائر لا يزالون يتعرضون في كثير من الأحيان للاحتجاز الوقائي المطول، والمحاكمة في إجراءات قد لا تراعي تماماً خصوصيتهم النفسية، وأحياناً يختلطون بالكبار في مراحل النقل أو الاحتجاز المؤقت، مما يعرضهم لاستغلال وعنﻫ شديد. الدوافع وراء جريمة الأحداث في المنطقة غالباً ما تكون مرتبطة بالفقر، التفكك الأسري، التسرب المدرسي، والتشرد، وهي عوامل تتطلب تدخلاً اجتماعياً ونفسياً أكثر من تدخلاً أمنياً.

في المقابل، تمثل أوروبا نموذجاً متقدماً جداً في

عدالة الأحداث. في دول مثل ألمانيا، هولندا، والدول الاسكندنافية، تم استبدال السجون التقليدية للأحداث بـ "مراكز تعليمية وإصلاحية مغلقة" تركز بالكامل على التعليم، العلاج النفسي، والأنشطة الرياضية والفنية. النظام القضائي للأحداث في هذه الدول مرن للغاية، ويعطي أولوية قصوى للتدابير البديلة مثل المراقبة التربوية، الخدمة المجتمعية الموجهة، والعلاج الأسري. الفلسفة الكامنة هي أن الطفل الجانح هو "ضحية ظروف" و"مريض اجتماعي" يحتاج للعلاج، وليس "مجرماً صغيراً" يحتاج للعقاب. بيانات "شبكة عدالة الأحداث الأوروبية" تظهر أن هذا النهج أدى إلى انخفاض حاد في معدلات عود الأحداث للإجرام، وساهم في دمجهم بنجاح في المجتمع كبالغين منتجين.

وتقدم اليابان نموذجاً آسيوياً فريداً يجمع بين الصرامة الإجرائية والرعاية المكثفة. نظام محاكم الأسرة في اليابان يتعامل مع الأحداث بمنطق "إعادة التوجيه" بدلاً من "المعاقبة". حتى في الحالات الخطيرة، يتم إرسال الحدث غالباً إلى "مدارس التدريب" (Training

Schools) التي تديرها وزارة العدل، حيث يخضع لبرنامج تعليمي وتأهيلي مكثف يهدف إلى غرس القيم الاجتماعية والمهارات الحياتية. المجتمع الياباني، برغم محافظته، يتقبل فكرة إعادة دمج الحدث الذي أظهر توبة وإصلاحاً، مما يسهل عودته للمدرسة أو العمل.

إن التحدي في مصر والجزائر يكمن في الحاجة الملحة لتطوير تشريعات خاصة بالأحداث تتوافق تماماً مع المعايير الدولية (مثل قواعد بكين وقواعد الرياض)، وتطبيقها على أرض الواقع بفعالية. هذا يتطلب إنشاء محاكم أحداث متخصصة بقضاة مدربين على علم نفس الطفل، وتوفر بدائل عقابية حقيقية (مراكز رعاية نهارية، برامج إرشاد أسري)، ومنع حبس الأطفال تماماً إلا في أضيق الحدود وبشروط إنسانية صارمة. الاستثمار في الجريمة لدى الأحداث عبر تحسين جودة التعليم، مكافحة الفقر، ودعم الأسر المعرضة للخطر، هو الأرخص والأكثر فعالية على الإطلاق. إن مستقبل الأمة لا يُبنى بسجن أطفالها، بل بإنقاذهم من دوامة الجريمة قبل فوات الأوان. النماذج العالمية تثبت أن كل طفل يتم إنقاذه من الجريمة هو مواطن

مكتسب، وكل طفل يُسجن هو خسارة مزدوجة للمجتمع.

الفصل العاشر: العولمة والجريمة المنظمة: تحديات التعاون القضائي عبر الحدود

في عالم أصبح فيه تدفق الأموال، البضائع، المعلومات، والبشر أسرع من أي وقت مضى، لم تعد الجريمة محصورة ضمن الحدود الوطنية. لقد تطورت الجريمة المنظمة لتصبح شبكات عابرة للقارات (Transnational Organized Crime) تتاجر في المخدرات، البشر، الأسلحة، والأعضاء، وتستغل الفروق التشريعية والثغرات القانونية بين الدول. يضع هذا الفصل مصر والجزائر في قلب هذا المشهد العالمي المعقد، ويقارن قدراتهما على التعاون الدولي ومكافحة هذه الشبكات مع النماذج المتكاملة في أوروبا وآسيا.

تقع مصر والجزائر في موقع جيوسياسي حساس يجعلهما ممراً ومحطاً للعديد من شبكات الجريمة المنظمة الدولية، خاصة في مجالات تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، والاتجار في المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية أو المنتجة محلياً والمتجهة للأسواق الأوروبية. ورغم الجهود الأمنية الكبيرة التي تبذلها الدولتان، إلا أن التقارير الصادرة عن "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" (UNODC) و"اليوروبول" تشير إلى أن الطبيعة البيروقراطية للإجراءات القانونية، واختلاف الأنظمة التشريعية، وضعف آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية والقضائية في الوقت الفعلي، تشكل عوائق كبيرة أمام تفكيك هذه الشبكات بشكل جذري. غالباً ما تتمكن القيادات العليا لهذه الشبكات من الإفلات من العدالة بالاختباء في دول ثالثة أو استغلال ثغرات في اتفاقيات التسليم.

في أوروبا، يمثل التعاون القضائي والشرطي قمة التكامل الإقليمي. من خلال "يوروبول" (Europol)

و"يوروجست" (Eurojust)، تتمتع الدول الأعضاء بآليات سريعة وفعالة لتنسيق التحقيقات المشتركة، تجميد الأصول الإجرامية عبر الحدود، وإصدار مذكرات التوقيف الأوروبية التي تسهل تسليم المطلوبين بسرعة قياسية. نظام "مذكرة التوقيف الأوروبية" ألغى تقريباً التعقيدات الدبلوماسية التقليدية في التسليم بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى أوروبا استراتيجيات مشتركة لمكافحة غسل الأموال، حيث تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بمعايير صارمة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، مما يجفف منابع تمويل الجريمة المنظمة. تقارير "فريق العمل المالي" (FATF) تشيد باستمرار بالجهود الأوروبية في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى، تقدم آسيا نماذج ناجحة في التعاون الإقليمي، خاصة في جنوب شرق آسيا عبر منظمة "ASEANAPOL"، وفي شرق آسيا عبر قنوات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف فاعلة بين الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية. تتميز هذه النماذج بالتركيز العملي على العمليات المشتركة وتبادل الخبرات التقنية.

سنغافورة، كمركز مالي عالمي، طورت أحد أكثر الأنظمة صرامة في العالم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما جعلها بيئة طاردة للأموال القذرة.

إن الدرس الاستراتيجي لمصر والجزائر يكمن في ضرورة تعزيز الاندماج في الشبكات الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة. هذا يتطلب تحديث التشريعات الوطنية لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية باليرمو)، وتبسيط إجراءات التعاون القضائي، والاستثمار في بناء قدرات الوحدات المتخصصة في التحقيقات المالية والجرائم الإلكترونية القادرة على التواصل المباشر مع نظيراتها العالمية. كما أن مكافحة الجريمة المنظمة تتطلب نهجاً يتجاوز الأمن ليشمل التنمية الاقتصادية في المناطق الهشة التي تستغلها هذه الشبكات للتجنيد والتموين. إن الجريمة المنظمة عدو مشترك لا يحترم السيادات الوطنية، وبالتالي فإن مواجهته الفعالة تقتضي سيادة مشتركة على مستوى التعاون والتنسيق. مستقبل الأمن في المنطقة مرهون بقدرة مصر والجزائر على التحول من "جزر أمنية" معزولة إلى "عقد فاعلة" في الشبكة

العالمية لمكافحة الجريمة، مستفيدين من الخبرات والتقنيات التي طورتها أوروبا وآسيا في هذا الميدان الحيوي.

الفصل الحادي عشر: اقتصاديات الجريمة: تحليل التكلفة والعائد في سوق الظل

لا يمكن فهم ظاهرة الإجرام بمعزل عن قوانين السوق والعرض والطلب؛ فالجريمة المنظمة، بل وحتى الجريمة الفردية، تخضع في كثير من جوانبها لمنطق اقتصادي بحت. يستند هذا الفصل إلى نظرية "الاقتصاد الجنائي" (Economics of Crime) التي أسسها الحائز على جائزة نوبل **غاري بيكر** في الولايات المتحدة، والتي تنظر إلى المجرم كـ "عامل عقلاني" يوازن بين التكلفة المتوقعة للعقاب (احتمال القبض × شدة العقوبة) والمنفعة المتوقعة من الجريمة. عند تطبيق

هذا الإطار النظري على واقع مصر والجزائر ومقارنته بالنماذج الأوروبية والآسيوية، نكتشف فروقاً جوهرية في كيفية إدارة "سوق الظل".

في الدول النامية مثل مصر والجزائر، تشكل الاقتصادات غير الرسمية (Informal Economies) نسبة هائلة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقارير **البنك الدولي** ودراسات الاقتصادي البيروفي **هيرناندو دي سوتو**. هذا الاتساع في القطاع غير الرسمي يخلق بيئة خصبة للجرائم الاقتصادية، غسيل الأموال، والتهرب الضريبي، حيث تتداخل الحدود بين النشاط التجاري المشروع وغير المشروع. تشير تقارير **مجموعة العمل المالي (FATF)** ومقرها باريس، إلى أن ضعف الرقابة المالية وعدم شفافية المعاملات النقدية في المنطقة يجعل من السهل على شبكات الجريمة المنظمة غسل عائدات المخدرات والاتجار بالبشر عبر قطاعات عقارية وتجارية وهمية. إن تكلفة مكافحة هذه الجرائم في النموذج الحالي مرتفعة جداً مقارنة بالعائد، لأن الأنظمة تركز على الملاحقة الأمنية المكلفة بدلاً من تجفيف المنابع الاقتصادية عبر

إصلاحات هيكلية تزيد من تكلفة ممارسة الأعمال غير المشروعة.

في المقابل، طورت أوروبا والولايات المتحدة أدوات متطورة لـ "متابعة الأموال" (Follow the Money) كأستراتيجية مركزية في مكافحة الجريمة. تشريعات مثل قانون السرية المصرفية في الولايات المتحدة وتوجيهات الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسيل الأموال فرضت شفافية قصوى على المؤسسات المالية. تقارير **اليوروبول** تظهر أن مصادرة الأصول الإجرامية أصبحت أكثر فعالية من السجن نفسه في تفكيك الشبكات الإجرامية، لأنها تضرب القلب النابض لهذه المنظمات: الربح. في إيطاليا، على سبيل المثال، نجحت قوانين "مصادرة المافيا" في تحويل أصول العصابات إلى مشاريع اجتماعية، وهو نموذج درسته مراكز أبحاث في **جامعة هارفارد** و**معهد ماكس بلانك** كحل مبتكر يجمع بين العقاب الاقتصادي وإعادة الاستثمار المجتمعي.

ومن جهة آسيا، تقدم سنغافورة وهونغ كونغ دروساً في كيف يمكن لبيئة أعمال شديدة التنظيم وشفافة أن تقلص مساحة "سوق الظل" إلى أدنى حد ممكن. في سنغافورة، تجعل الرقابة الإلكترونية الصارمة على جميع المعاملات المالية،combined مع عقوبات قاسية جداً للفساد وغسيل الأموال، من "التكلفة" المرتقبة للجريمة الاقتصادية باهظة لدرجة تمنع حتى أكثر المجرمين عقلانية من المخاطرة. دراسات من **جامعة سنغافورة الوطنية** تؤكد أن الشفافية المؤسسية هي أقوى رادع اقتصادي للجريمة، أكثر من وجود آلاف رجال الشرطة في الشوارع.

إن التحدي أمام مصر والجزائر يكمن في الانتقال من منطق "ضبط المضبوطات" إلى منطق "تفكيك الاقتصاد الإجرامي". هذا يتطلب تبني معايير دولية في الإبلاغ المالي، تعزيز استقلالية الوحدات المالية لمكافحة غسيل الأموال، وإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل أنماط التدفقات المالية المشبوهة، كما تفعل البنوك المركزية في أوروبا والولايات المتحدة. إن حرب المستقبل ضد الجريمة هي حرب اقتصادية بالدرجة

الأولى، ومن يسيطر على تدفقات الأموال غير المشروعة هو من ينتصر في المعركة الحقيقية.

الفصل الثاني عشر: علم النفس الشرعي وتحليل الشخصية الإجرامية: من التنميط إلى التشخيص الدقيق

يلعب علم النفس الشرعي (Forensic Psychology) دوراً محورياً في الأنظمة القضائية المتقدمة، ليس فقط في تقييم أهلية المتهم للمحاكمة، بل في فهم الدوافع العميقة، تقييم خطورة العودة للإجرام، وتصميم برامج علاجية فردية. يقارن هذا الفصل بين الاستخدام المحدود لهذا العلم في مصر والجزائر، وبين التكامل المؤسسي له في أوروبا وأمريكا وآسيا، مستنداً إلى أحدث الأبحاث الصادرة عن **الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)** و**الرابطة الأوروبية لعلم النفس

والقانون**.

في العديد من القضايا في مصر والجزائر، لا يزال الاعتماد الأساسي ينصب على الاعترافات والأدلة المادية التقليدية، بينما يبقى التقرير النفسي مجرد إجراء شكلي أو يُستخدم فقط في حالات الجنايات الكبرى أو قضايا الأحداث، وغالباً ما يفتقر إلى العمق التشخيصي والأدوات المقننة عالمياً. تشير مراجعات أكاديمية نشرتها دوريات مثل **Law and Human Behavior** إلى أن غياب التقييم النفسي الدقيق يؤدي إلى أحكام غير متناسبة مع حالة الجاني النفسية، ويفوت فرصة ذهبية للتدخل العلاجي الذي قد يمنع تكرار الجريمة.

في الولايات المتحدة وأوروبا، يُعد التقييم النفسي جزءاً لا يتجزأ من عملية العدالة. تُستخدم أدوات مقننة ومعتمدة إحصائياً مثل مقياس **PCL-R** (قائمة التحقق من السمات النفسية) لتقييم خطر العنف لدى المجرمين، خاصة في قضايا الإفراج

المشروط أو الاحتجاز الوقائي للمجرمين الخطرين. في ألمانيا وهولندا، توجد عيادات نفسية شرعية متخصصة داخل السجون تقوم بتشخيص اضطرابات الشخصية، الذهان، والإدمان، وتصمم خطط علاجية إلزامية كشرط للإفراج. تقارير **المعهد الوطني للصحة العقلية (NIMH)** في أمريكا تؤكد أن دمج العلاج النفسي السلوكي المعرفي (CBT) داخل السجون يقلل من معدلات العود بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالسجون التي تفتقر لهذه الخدمات.

وفي آسيا، تتبنى اليابان وكوريا الجنوبية نهجاً يدمج بين التشخيص النفسي الدقيق والثقافة المجتمعية. في اليابان، يخضع كل نزيل لتقييم نفسي شامل upon entry، ويتم استخدام نتائج هذا التقييم لتصنيف النزلاء وتحديد البرامج التأهيلية المناسبة لهم. الدراسات المنشورة في **المجلة اليابانية لعلم النفس الجنائي** تبرز كيف أن الفهم العميق للخلفية النفسية والاجتماعية للجاني يساعد في بناء جسر من الثقة بين المعالج والنزيل، مما يسهل عملية الإصلاح.

إن تطوير منظومة العدالة في مصر والجزائر يستوجب استثماراً جاداً في بناء كوادر من علماء النفس الشرعيين المدربين وفق المعايير الدولية، واعتماد أدوات قياس موحدة ومقننة عربياً وعالمياً. يجب أن يصبح الرأي النفسي ركيزة أساسية في قرار sentencing (تحديد العقوبة) وقرار release (الإفراج)، لضمان أن تكون الاستجابة الجنائية موجهة ليس فقط للفعل الإجرامي، بل للشخصية الإجرامية الكامنة وراءه. إن العدالة الحقيقية هي تلك التي تفهم العقل قبل أن تعاقب الجسد.

الفصل الثالث عشر: إدمان المخدرات: بين سياسة الحرب على المخدرات ونموذج تقليل الضرر

تظل قضية المخدرات واحدة من أكثر الملفات إثارة للجدل في السياسات الجنائية العالمية. يقارن هذا الفصل بين النهج التقليدي القائم على "الحرب على المخدرات" والتجريم الشامل الذي لا يزال سائداً في مصر والجزائر، وبين النماذج التقدمية في أوروبا وبعض الولايات الأمريكية التي تبنت استراتيجيات "تقليل الضرر" (Harm Reduction) و"إزالة التجريم" (Decriminalization)، مستنداً إلى بيانات من **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)** و**المعهد الوطني لتعاطي المخدرات (NIDA)**.

في مصر والجزائر، يُنظر إلى متعاطي المخدرات في الغالب كمجرمين يستحقون العقوبة السجنية، وذلك تماشياً مع تشريعات صارمة تهدف إلى الردع العام. ومع ذلك، تشير التقارير الميدانية وتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى أن السجون في البلدين مكتظة بمتعاطين يحتاجون للعلاج الطبي والنفسي بدلاً من الحبس، مما يحول السجون إلى أماكن لتبادل أنواع المخدرات وتعميق الإدمان، بدلاً من أن تكون

مراكز للإصلاح. إن النهج العقابي البحت فشل في خفض معدلات التعاطي أو تهريب المخدرات، بل أدى إلى تفاقم المشاكل الصحية والاجتماعية المرتبطة بالإدمان.

في المقابل، شهدت أوروبا تحولاً جذرياً منذ تسعينيات القرن الماضي. البرتغال، التي كانت تعاني من أزمة إدمان خانقة، قررت في عام 2001 إزالة تجريم حيازة جميع المخدرات للاستخدام الشخصي، وعاملت المتعاطين كمرضى يحتاجون للرعاية الصحية والاجتماعية. النتائج، كما وثقتها دراسات من **مؤسسة كاتو** و**المعهد الأوروبي للرصد على المخدرات والإدمان (EMCDDA)**، كانت مذهلة: انخفاض حاد في الوفيات الناتجة عن الجرعات الزائدة، انخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، وانخفاض في الجريمة المرتبطة بالمخدرات، مع زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يطلبون العلاج طواعية. similarly، في سويسرا وهولندا، نجحت برامج صرف المخدرات تحت إشراف طبي وغرف الحقن الآمنة في استقرار الوضع الأمني

والصحي لمدمني الهيروين المزمنين.

وفي الولايات المتحدة، بدأت ولايات مثل كولورادو وكاليفورنيا في تقنين القنب الهندي (Marijuana) لأغراض ترفيهية وطبية، مما أدى إلى تقليص سوق الأسود بشكل كبير وزيادة الإيرادات الضريبية الموجهة للعلاج والتعليم. تقارير من **مركز بيو الخيري (Pew Charitable Trusts)** تؤكد أن تحويل الموارد من السجون إلى مراكز العلاج يحقق عائداً اجتماعياً واقتصادياً أعلى بكثير.

إن الدرس الواضح لمصر والجزائر هو أن "العلاج أرخص وأكثر إنسانية وفعالية من السجن". لا يعني تبني نماذج تقليل الضرر التخلي عن مكافحة تجار المخدرات الكبار وشبكات التهريب، بل يعني تغيير التعامل مع الضحية (المدمن) من مجرم إلى مريض. يتطلب هذا إصلاحاً تشريعياً يسمح بالبدائل العقابية العلاجية، وإنشاء شبكة وطنية من مراكز العلاج وإعادة التأهيل الممولة حكومياً، وتدريب أجهزة إنفاذ القانون على

التعامل مع قضايا الإدمان بمنظور صحي. إن الحرب على المخدرات لا تُربح بالسجون، بل تُربح بالمستشفيات والمراكز الاجتماعية.

الفصل الرابع عشر: ضحايا الجريمة: من الهامش إلى مركز عملية العدالة

لطالما عانت أنظمة العدالة التقليدية، بما فيها تلك في مصر والجزائر، من تركيز مفرط على حقوق المتهم وإجراءات محاكمته، بينما تم إهمال دور وحقوق الضحية، التي غالباً ما تُختزل إلى مجرد "شاهد إثبات" في الدعوى العمومية. يستعرض هذا الفصل تطور مفهوم "حقوق الضحايا" (Victims' Rights) في القانون المقارن، مستنداً إلى **إعلان الأمم المتحدة الأساسي بشأن العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة**، والتشريعات المتقدمة في

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

في الواقع القضائي المصري والجزائري، نادراً ما تحصل الضحية على تعويض فعلي وسريع عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها. إجراءات المطالبة بالتعويضات المدنية ضمن الدعوى الجنائية غالباً ما تكون بطيئة ومعقدة، وتنتهي في كثير من الأحيان بأحكام غير قابلة للتنفيذ ضد مجرمين لا يملكون أصولاً مسجلة. هذا الإهمال يولد شعوراً عميقاً بالإحباط وعدم الثقة في النظام القضائي، وقد يدفع بعض الضحايا إلى البحث عن "العدالة الذاتية" أو الانتقام خارج إطار القانون، مما يفاقم دائرة العنف.

في أوروبا، حدثت ثورة حقيقية في حماية الضحايا مع إصدار **توجيه الاتحاد الأوروبي EU/29/2012** الذي وضع معايير دنيا لحقوق الضحايا ودعمهم وحمايتهم. في دول مثل ألمانيا والسويد، توجد خدمات دعم متكاملة للضحايا تبدأ من لحظة الإبلاغ عن الجريمة، وتشمل الحماية الجسدية، الدعم النفسي المجاني،

المساعدة القانونية، وضمان الحصول على تعويضات من صندوق حكومي خاص إذا عجز الجاني عن الدفع. مفهوم "العدالة التصالحية" الذي تمت مناقشته سابقاً يضع الضحية في قلب العملية، مما يمنحها صوتاً وفرصة حقيقية لجبر الضرر.

وفي الولايات المتحدة، أدى حركة حقوق الضحايا منذ السبعينيات إلى إنشاء آلاف من منظمات دعم الضحايا (Victim Advocacy Groups) وتمويل حكومي ضخم لخدماتهم. قوانين "حقوق الضحايا" في العديد من الولايات تضمن للضحية الحق في الإعلام بمراحل القضية، الحق في الحضور أثناء المحاكمة، والحق في الإدلاء ببيان تأثير الضحية (Victim Impact Statement) قبل صدور الحكم، مما يؤثر مباشرة في تقدير العقوبة. تقارير **المكتب الوطني لضحايا الجريمة (OVC)** تظهر أن هذه الإجراءات تعيد للضحية كرامتها وتساهم في شفائها النفسي.

إن تطوير نظام العدالة في مصر والجزائر يقتضي اعتماد

تشريعات شاملة لحقوق الضحايا، وإنشاء صناديق حكومية مضمونة للتعويض السريع، وتوفير شبكة من مراكز الدعم النفسي والقانوني المجاني. يجب الانتقال من نظرة ترى الضحية كأداة إثبات، إلى نظرة تراها كطرف أساسي في عملية العدالة يستحق الرعاية والحماية وجبر الضرر. إن عدالة النظام لا تقاس فقط بعدالة العقوبة على الجاني، بل بمدى إنصافه للضحية.

الفصل الخامس عشر: الشرطة والمجتمع: نماذج policing الحديثة وبناء الثقة

تعتبر العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع حجر الزاوية في أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الجريمة. يقارن هذا الفصل بين النموذج التقليدي "العسكري/القمعي" للشرطة الذي لا يزال مهيمناً في أجزاء واسعة من

مصر والجزائر، وبين نماذج "الشرطة المجتمعية" (Community Policing) و"الشرطة القائمة على الذكاء" (Intelligence-Led Policing) الرائدة في المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، واليابان.

في النموذج التقليدي، تُدار الشرطة غالباً بمنطق القيادة المركزية الصارمة، التركيز على رد الفعل بعد وقوع الجريمة، واستخدام القوة كأداة أولى للسيطرة. هذا النهج، كما تشير تقارير **هيومن رايتس ووتش** ودراسات أكاديمية غربية، يؤدي غالباً إلى عزلة الجهاز الأمني عن المجتمع، انتشار الشكاوى من سوء المعاملة، وترسخ ثقافة الصمت والخوف التي تعيق جمع المعلومات الاستخباراتية الدقيقة اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.

في المقابل، حققت بريطانيا وكندا نجاحات كبيرة بتطبيق فلسفة "الشرطة المجتمعية"، حيث يتم تفويض السلطات لضباط المناطق المحلية للعمل كشركاء مع السكان في تحديد أولويات الأمن وحل

المشكلات الجذرية للجريمة. تقرير **كلية الشرطة البريطانية (College of Policing)** يؤكد أن بناء الثقة المتبادلة يؤدي إلى زيادة تعاون المواطنين في الإبلاغ عن الجرائم وتقديم المعلومات، مما يرفع معدلات كشف القضايا بشكل ملحوظ. وفي الولايات المتحدة، رغم التحديات، انتشر نموذج "الشرطة القائمة على البيانات" الذي يستخدم التحليلات الإحصائية المتقدمة لتوجيه الدوريات بدقة إلى البقع الساخنة (Hot Spots) للجريمة في أوقات محددة، مما يزيد الكفاءة ويقلل من الاحتكاك العشوائي مع المواطنين.

وتقدم اليابان نموذجاً فريداً يعتمد على نظام "Koban" (أكواخ الشرطة المنتشرة في الأحياء)، حيث يكون الضابط جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للحي، يعرف سكانه شخصياً، ويقوم بأنشطة وقائية وتوعوية يومية. دراسات من **المعهد الوطني لبحوث الشرطة في اليابان** تثبت أن هذا الوجود الوثيق والمستمر خلق أحد أدنى معدلات الجريمة في العالم ومستويات عالية جداً من الثقة العامة في الشرطة.

إن الإصلاح الأمني في مصر والجزائر يحتاج إلى تحول استراتيجي من "بوليس الدولة" إلى "بوليس المجتمع". هذا يتطلب إعادة هيكلة التدريب ليركز على مهارات التواصل، حل النزاعات، وحقوق الإنسان، وتفويض الصلاحيات للمستويات الميدانية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة العمليات. بناء الثقة ليس رفاهية، بل هو ضرورة أمنية قصوى؛ فالشرطة لا يمكنها النجاح بمفردها دون عيون وآذان المجتمع الذي تخدمه.

الفصل السادس عشر: الفساد داخل أجهزة العدالة: التشخيص والعلاج من منظور عالمي

لا يوجد نظام عدلي محصن تماماً ضد فيروس الفساد، ولكن درجة انتشاره وآليات مكافحته تختلف جذرياً بين

الدول. يتناول هذا الفصل ظاهرة الفساد داخل أجهزة الشرطة، النيابة، والقضاء في مصر والجزائر، ويقارنها بآليات النزاهة والشفافية المتبعة في دول مثل الدنمارك، نيوزيلندا، وسنغافورة، مستنداً إلى مؤشرات **منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)** وتقارير **البنك الدولي**.

يشكل الفساد في أجهزة إنفاذ القانون تحدياً خطيراً في العديد من الدول النامية، حيث يمكن أن يتراوح من الرشوة الصغيرة لتسهيل إجراءات أو تجاهل مخالفات، إلى الفساد الكبير المتعلق بالتلاعب في التحقيقات، تزوير الأدلة، أو حتى التعاون مع شبكات إجرامية. هذا النوع من الفساد لا يقوض سيادة القانون فحسب، بل يدمر ثقة المواطن في الدولة بأكملها. تقارير **مؤشر مدركات الفساد** تشير باستمرار إلى أن ضعف الرواتب، نقص الرقابة الداخلية الفعالة، والثقافة الإدارية المغلقة هي عوامل مساعدة رئيسية لاستشراء الفساد.

في المقابل، تحتل الدول الاسكندنافية ونيوزيلندا مراتب متقدمة عالمياً في مؤشر النزاهة بفضل أنظمة رقابية صارمة ومستقلة. في الدنمارك وفنلندا، توجد آليات شفافة تماماً لتعيين وترقية القضاة وضباط الشرطة، مع رواتب مجزية تقلل من إغراءات الرشوة، ورقابة برلمانية وإعلامية قوية. أي شبهة فساد يتم التعامل معها بحزم وسرعة فائقة، وغالباً ما تنتهي باستقالة المسؤول قبل حتى إثبات التهمة حفاظاً على سمعة المؤسسة.

وتقدم سنغافورة نموذجاً آسيوياً استثنائياً في مكافحة الفساد عبر **مكتب التحقيق في الممارسات الخاطئة (CPIB)**، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة واستقلال كامل عن الشرطة والنيابة العادية. لقد أثبتت التجربة السنغافورية أن الإرادة السياسية الصارمة، combined مع تبسيط الإجراءات (لتقليل نقاط الاحتكاك التي تسمح بالرشوة) والعقوبات الرادعة جداً، يمكن أن تقضي على الفساد تقريباً. دراسات من **جامعة ييل** تشيد بالنموذج السنغافوري كدليل على أن الفساد ليس قدراً حتمياً للدول

النامية، بل هو خيار سياسي ومؤسسي يمكن تغييره.

إن معالجة الفساد في أجهزة العدالة في مصر والجزائر تتطلب جرأة في تطبيق معايير الحوكمة العالمية: رقمنة الإجراءات لتقليل التدخل البشري المباشر، رفع مستويات المعيشة للعاملين في السلك القضائي والأمني، إنشاء هيئات رقابية مستقلة ذات صلاحيات تحقيق ومحاكمة سريعة، وتفعيل دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة. نزاهة القضاء والشرطة هي الخط الأحمر الذي إذا تم اختراقه، انهارت كل جهود الإصلاح الأخرى.

الفصل السابع عشر: الإعلام والجريمة: بين التوعية المجتمعية وتهويل الخطر

يلعب الإعلام دوراً مزدوجاً ومعقداً في تشكيل percepion الجمهور للجريمة وصياغة السياسات الجنائية. يستكشف هذا الفصل تأثير التغطية الإعلامية للجرائم في مصر والجزائر مقارنة بالتغطية في أوروبا والولايات المتحدة، مستنداً إلى نظريات "وضع الأجندة" (Agenda-Setting Theory) و"زراعة الخوف" (Mean World Syndrome) التي طورها علماء اتصال أمريكيون مثل **جورج جيربنر**.

في وسائل الإعلام المصرية والجزائرية، غالباً ما تطغى على تغطية الجرائم نبرة إثارية تركز على التفاصيل الدموية والجوانب التشويقية، أو تُستخدم كأداة لتبرير سياسات أمنية قمعية عبر تضخيم حجم التهديد الإرهابي أو الإجرامي. هذا النمط من التغطية، كما تحذر منه دراسات **مركز بيو للأبحاث**، يؤدي إلى "تهويل الخطر" (Moral Panic)، حيث يبالغ الجمهور في تقدير معدلات الجريمة ويشعر بخوف غير متناسب مع الواقع، مما يخلق ضغطاً شعبياً على صناع القرار لتشديد العقوبات واعتماد حلول أمنية قصيرة النظر على حساب الحلول الاجتماعية طويلة الأمد.

في أوروبا والولايات المتحدة، ورغم وجود صحافة صفراء تثيرية، إلا أن هناك تياراً قوياً من الإعلام المتخصص والتحقيقي الذي يركز على تحليل الأسباب الجذرية للجريمة، تقييم سياسات العدالة، وإلقاء الضوء على قصص الإصلاح الناجحة. قنوات مثل **BBC** في بريطانيا أو برامج تحقيقية في **New York Times** و**ProPublica** تلعب دوراً رقابياً على أداء أجهزة العدالة، وتسلط الضوء على حالات الظلم القضائي أو فشل السجون، مما يساهم في دفع عجلة الإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم حملات التوعية الإعلامية في هذه الدول بشكل احترافي لتغيير السلوكيات (مثل القيادة تحت تأثير الكحول، أو العنف الأسري) بدلاً من مجرد بث الرعب.

وفي اليابان، يتسم الإعلام بضبط نفس عالٍ في تغطية الجرائم احتراماً لخصوصية الضحايا والمشتبه بهم (قبل إدانتهم نهائياً)، ويركز بشكل كبير على رسائل التوعية الوقائية والتعاون بين الشرطة

والمجتمع. دراسات من **جامعة واسيدا** تؤكد أن هذا النهج المسؤول يساهم في الحفاظ على الهدوء الاجتماعي ويمنع انتشار موجات الذعر غير المبرر.

إن تطوير المشهد الإعلامي المتعلق بالجريمة في مصر والجزائر يتطلب تعزيز أخلاقيات المهنة، تدريب الصحفيين المتخصصين في الشؤون الجنائية على التحليل العلمي للبيانات بدلاً من السرد الإثاري، وتشجيع إنتاج محتوى إعلامي يهدف للتوعية الوقائية وبناء الثقة. الإعلام شريك استراتيجي في معركة مكافحة الجريمة، ويمكن أن يكون أداة للإصلاح أو سلاحاً للتدمير حسب طريقة استخدامه.

الفصل الثامن عشر: الأخلاقيات الحيوية والتحديات المستقبلية: التعديل الجيني والذكاء الاصطناعي في العدالة

تنقلنا الأفاق المستقبلية لعلم الإجرام إلى مناطق حدودية بين القانون، الأخلاق، والتكنولوجيا المتقدمة. يناقش هذا الفصل التحديات الناشئة عن استخدام تقنيات مثل التنبؤ بالجريمة بالذكاء الاصطناعي (Predictive Policing)، التحليل الجيني المتقدم، والتقنيات العصبية في تقييم المسؤولية الجنائية، مستنداً إلى تقارير من **المفوضية الأوروبية للأخلاقيات في العلوم**، و**معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)**.

بدأت بعض الولايات الأمريكية ودول أوروبية في تجربة خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالأماكن المحتملة لوقوع الجرائم أو لتقييم خطر عودة المجرم للإجرام. ورغم الوعد بكفاءة أعلى، فإن تقارير من **ACLU** وباحثين في **جامعة ستانفورد** حذرت من مخاطر "التحيز الخوارزمي" (Algorithmic Bias)، حيث قد تكرس هذه الأنظمة التمييز العنصري أو الطبقي الموجود بالفعل في بيانات الشرطة التاريخية، مما

يؤدي إلى استهداف غير عادل لفئات معينة من المجتمع. هذا يطرح إشكاليات أخلاقية وقانونية كبيرة حول الشفافية، المساءلة، وحق المتهم في مواجهة "خصم رقمي" غير مفهوم الآلية.

كما يفتح التقدم في علم الوراثة وعلم الأعصاب أبواباً جديدة للنقاش حول "المسؤولية الجنائية". إذا أثبتت فحوصات جينية أو مسح ضوئي للدماغ أن لدى المتهم استعداداً بيولوجياً للعنف أو خللاً في الفص الجبهي يؤثر على تحكمه في اندفاعاته، فهل يجب أن يُعاقب بنفس درجة الشخص السليم؟ محاكم في إيطاليا والولايات المتحدة بدأت بالفعل في النظر في مثل هذه الأدلة المخففة للعقوبة، مما يستدعي تطوير أطر قانونية وأخلاقية دقيقة توازن بين الحتمية البيولوجية والإرادة الحرة.

في آسيا، تستثمر الصين وكوريا الجنوبية بكثافة في تقنيات المراقبة الذكية والتعرف على الوجوه لتعزيز الأمن، مما يثير جدلاً عالمياً واسعاً حول التوازن بين

الأمن والخصوصية الفردية. تقارير **هيومن رايتس ووتش** تحذر من انزلاق هذه التقنيات نحو أنظمة مراقبة شاملة قد تقوض الحريات الأساسية.

إن على مصر والجزائر، قبل تبني هذه التقنيات الحديثة، أن تضع أطراً تشريعية وأخلاقية رصينة تحمي حقوق الإنسان من تجاوزات التكنولوجيا. يجب أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الجينية خاضعاً لرقابة قضائية صارمة، وأن يظل الإنسان هو صانع القرار النهائي في الأمور المصيرية المتعلقة بالحرية والعدالة. المستقبل يحمل وعوداً كبيرة لخدمة العدالة، لكنه يحمل أيضاً مخاطر جسيمة إذا تم استخدام هذه الأدوات بدون بوصلة أخلاقية واضحة.

الفصل التاسع عشر: العدالة البيئية: الجرائم ضد الطبيعة والعقوبات الخضراء

مع تصاعد الأزمة المناخية العالمية، برز مفهوم "الجريمة البيئية" كواحد من أسرع أنواع الجريمة نمواً والأكثر تدميراً، ويشمل الاتجار غير المشروع في الحياة البرية، قطع الأشجار غير القانوني، التخلص من النفايات السامة، والصيد الجائر. يقارن هذا الفصل بين الاستجابات القانونية لمصر والجزائر في حماية البيئة، وبين التشريعات المتطورة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مستنداً إلى تقارير **برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)** و**الإنتربول**.

تواجه مصر والجزائر تحديات بيئية جسيمة، من تلوث النيل والبحر المتوسط إلى التصحر والاتجار في الأنواع المهددة بالانقراض. ورغم وجود قوانين لحماية البيئة، إلا أن التطبيق غالباً ما يكون ضعيفاً، والعقوبات غير رادعة مقارنة بالأرباح الهائلة التي تجنيها الشبكات الإجرامية من هذه الأنشطة. تشير تقارير **الشبكة العالمية لإنفاذ قانون الحياة البرية (WEN)** إلى أن المنطقة تعتبر ممراً ومصدراً للعديد من عمليات الاتجار

غير المشروع بسبب طول السواحل وضعف الرقابة على المنافذ.

في المقابل، جعل الاتحاد الأوروبي من حماية البيئة أولوية قصوى، وأصدر توجيهات صارمة تجرم الأضرار البيئية الخطيرة وتفرض عقوبات سجنية فعالة على الأفراد والشركات. وكالة **Eurojust** تنسق تحقيقات مشتركة عبر الحدود لمقاضاة عصابات الجريمة البيئية المنظمة. في الولايات المتحدة، يمتلك وكالة حماية البيئة (EPA) سلطات تحقيق وعقابية واسعة، وتم تخصيص موارد ضخمة لوحدة الجرائم البيئية في وزارة العدل. الفلسفة السائدة هي أن "الجريمة ضد البيئة هي جريمة ضد humanity جمعاء"، وتستوجب_response_أقوى من مجرد غرامات مالية.

وتظهر دول مثل النرويج وألمانيا اتجاهًا نحو "العقوبات الخضراء" التي تلزم الجناة بإصلاح الضرر البيئي الذي تسببوا به كجزء من عقوبتهم، بدلاً من الاكتفاء

بالسجن. هذا النهج التصالحي مع الطبيعة يضمن استعادة النظام البيئي وردعاً فعلياً.

إن تعزيز العدالة البيئية في مصر والجزائر يتطلب تحديث التشريعات لتجريم الأفعال الضارة بالبيئة بشكل أوضح وأشد، تعزيز القدرات التحقيقية لأجهزة الشرطة والنيابة في الجرائم البيئية المعقدة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتتبع الشبكات العابرة للحدود. حماية البيئة ليست رفاهية، بل هي مسألة أمن قومي وبقاء للأجيال القادمة، والعدالة الجنائية يجب أن تكون الحارس الأمين لهذا الحق الحيوي.

الفصل العشرون: نحو نموذج هجين: تكييف الدروس العالمية مع الخصوصية المحلية

في ختام هذه الرحلة الموسوعية عبر دهاليز الجريمة والعقاب، لا يدعو هذا الكتاب إلى نسخ حرفي للنماذج الغربية أو الآسيوية وزرعها في تربة مصر والجزائر، بل يطرح رؤية لـ "نموذج هجين" (Hybrid Model) يدمج أفضل الممارسات العالمية مع الخصوصية الثقافية، الدينية، والاجتماعية للمنطقة. يستند هذا الفصل إلى نظريات "التكيف القانوني" (Legal Transplants) التي ناقشها فقهاء مقارنون مثل **ألان واتسون** و**بيير ليغالrand**.

أثبتت المقارنات السابقة أن بعض المبادئ عالمية الصلاحية: كرامة الإنسان، أهمية إعادة التأهيل، ضرورة استقلالية القضاء، وفعالية الوقاية على العلاج. هذه المبادئ ليست "غربيه" بامتياز، بل هي قيم إنسانية عليا تتوافق مع جوهر الشريعة الإسلامية (في مفاهيم التوبة، الإصلاح، والعدل) ومع العرف العربي الأصيل في الصلح والعفو. التحدي يكمن في "التغليف المؤسسي" لهذه المبادئ بما يتناسب مع الواقع المحلي.

يمكن لمصر والجزائر أن تتبنا، على سبيل المثال، فلسفة العدالة التصالحية المستوحاة من أوروبا ولكن بصياغة تستند إلى مؤسسات "الصُلح" التقليدية والعرفية الموجودة بالفعل في المجتمع، مع ضبطها بضمانات قانونية حديثة. يمكن تطبيق نماذج السجون الإنسانية الاسكندنافية بشكل تدريجي يبدأ بسجون الأحداث أو ذوي الجرائم البسيطة، مع الاستفادة من الطاقات التطوعية للجمعيات الأهلية والدينية في برامج الرعاية اللاحقة، مستلهمين روح التكافل الاجتماعي العربية. يمكن استخدام التكنولوجيا الآسيوية في المراقبة والإدارة ولكن ضمن أطر قانونية تحمي الخصوصية وتستند إلى مبادئ الشورى والمساءلة.

إن الطريق نحو إصلاح حقيقي لمنظومة العدالة الجنائية في البلدين يتطلب إرادة سياسية شجاعة، استثماراً ذكياً في رأس المال البشري، وشراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع. المستقبل لا يكتبه من يملك أقسى السجون أو أشد القوانين، بل من يملك أحكم الرؤى وأعمق الفهم للإنسان ومكانته في الكون.

إن تزاوج الحكمة العالمية مع الأصالة المحلية هو السبيل الوحيد لبناء أنظمة عدالة لا تردع المجرم فحسب، بل تصلح الإنسان، وتصون المجتمع، وترسخ دعائم الاستقرار والازدهار المستدام.

بهذا نصل إلى نهاية التحليل، متمنين أن تكون هذه الصفحات لبنة في صرح إصلاح يعيد للعدالة بريقها الإنساني المفقود.

***

الختام

بهذا نصل إلى نهاية هذا السفر الفكري الموسوعي، الذي حاولنا فيه رسم خريطة شاملة ومعقدة للعلاقات المتشابكة بين السلطة السياسية، والقوة الاقتصادية، وسيادة القانون، مع التركيز بشكل خاص على منظومة

العدالة الجنائية في مصر والجزائر مقارنة بالنماذج العالمية الرائدة. لقد كانت رحلة عبر الزمان والمكان، نستلهم فيها من تجارب الأمم ونظريات المفكرين في الشرق والغرب، لنؤكد حقيقة راسخة: أن مستقبل البشرية لا يُبنى بعنصر واحد منعزل، بل بالتوازن الدقيق والتفاعل الحيوي بين هذه الأركان.

إن التحديات التي تواجه عالمنا اليوم – من التحولات التكنولوجية الجذرية، والأزمات البيئية الوجودية، إلى عدم المساواة والصراعات الجيوسياسية – تتطلب عقولاً منفتحة، ورؤى تكاملية، وإرادة صلبة لبناء نظم حكم رشيدة تضع الإنسان وكرامته في مركز الاهتمام. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة معرفية حقيقية، وأن يكون حافزاً للمزيد من البحث والحوار البناء بين صناع القرار، والباحثين، وكل من يهمه أمر مستقبل أمتنا والإنسانية جمعاء.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي